جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التذوق البياني للشاهد القرآني عند السعد في كتابه المطول

الدكتورة
سهير بنت عيسى بن مرعي القحطاني
أستاذ البلاغة والنقد المساعد بكليتي التربية والآداب، جامعة الملك خالد

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة للعالمين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

شاع في الدراسات الحديثة اتهام مدرسة التقعيد البلاغي بالبعد عن التذوق البياني والجمود في عرض القاعدة البلاغية فأتت هذه الدراسة وكان الهدف منها أمرين:

١- إثبات الذائقة البيانية عند أصحاب مدرسة التقعيّد، بخلاف ماهو شائع في الدراسات الحديثة من نقد لهذه المدرسة لبعدها عن التذوق البياني.

٢- الوصول – من خلال تراثنا- إلى المنهج الأمثل في تحليل النصوص وتذوقها.

أما منهجها:

فقد اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث استقصيت مواضع تحليل السعد للشواهد القرآنية التي راعى فيها التذوق البياني من وجوهه المختلفة ، ثم نظرت فيها محللة كلامه، ووقفت عنده على نحو يكشف مكانته في التحليل.

وكانت خطة البحث فيها كما يلي :

وطأت للبحث بتمهيد كاشف عن السعد وثقافته ومنهجه في ذكر الشاهد وتحليله، ثم وضعت كل عنصر رئيس من عناصر التحليل البياني في مبحث مستقل فأتت في ستة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول:أثر الدلالات الإيحائية في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني.

المبحث الثاني: أثر السياق- المقالي والحالي – في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني .

المبحث الثالث: أثر الاحتمالات في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني.

المبحث الرابع: أثر التماسك النصي في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني .

المبحث الخامس: أثر المتشابهات في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني .

المبحث السادس: أثر الغرض في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني .

ثم ختمت بخاتمة تكشف عن جهد السعد ومكانته في تحليل الشاهد القرآني.

وبفهارس ، وثبت بالمصادر والمراجع.

توطئة
صورة موجزة عن السعد وفكر البلاغي

أولا: اسمه ونسبه: ولد سعد الدين التفتازاني على الرأي الراجح سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة للهجرة، ونشأ في قريته تفتازان، ألقى عصاه مدَّة في هراة، وألف فيها شرح التلخيص (المطول) أذكر كتبه في الناس وأبعدها شهرة، وتوفي عام ٧٩٢هـ[١].

ثانيا: العوامل التي ساعدت على التذوق البياني عند السعد عن أقرانه من أرباب مدرسة التقعيد في تحليله للشاهد :

أـ نشأته في بيت علم :

نشأ السعد في جو إيماني علمي؛ إذ كان أبوه عالما وقاضيا ، فحفَّظه القرآن ودرَّسه مبادئ اللغة والنحو والصرف كعادة المسلمين مع أبنائهم، وكانت هذه النشأة بمثابة البذرة لاتجاهه اللغوي[٢] والاهتمام بتذوق اللغة وتحليل أجزائها ومفرداتها بعيدا عن المنطق والفلسفة .

بـ تنوع شيوخه :

حين ينظر إلى شيوخ السعد الذين تتلمذ على أيديهم يلاحظ تنوعهم بين علماء شريعة ، وعلماء لغة ، ومنطق، مما أثر في زيادة ثراء فكره الذي كان له أثر في تنوع تحليل السعد البلاغي للشاهد وتذوقه له.

وكان أشهر شيوخه أربعة أولهم: قطب الدين التحتاني، وقد كان إماما كبيرا في المعقولات والتفسير والمعاني والبيان والنحو محققا مدققا، وعنه أخذ البراعة في المعقولات والمنطق[٣].

---

(١) محمد بن علي الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ط بدون ، دار الكتاب الإسلامية، القاهرة: ٢/ ٣٠٣

(٢) نفسه .

(٣) عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ت:عبدالقادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، ط١، دار بن كثير ، دمشق، ١٤٠٦هـ : ١٧٤/٦

وثانيهم : عضد الدين الأنجي شيخ علماء الشافعية [١]، وقد لازمه السعد ملازمة تامة وعليه تخرج في علم الكلام والأصول والمنطق ، وعنه أخذ البراعة في التحقيق.

وثالثهم: بهاء الدين السمرقندي الحنفي وعنه تخرج السعد في الفقه.

ورابعهم: ضياء الدين القزويني ، وكان بارعا في العلوم النقلية مع العلوم العقلية[٢].

ويظهر في شيوخ السعد براعتهم في الفقه والأصول ، وعلم الكلام الذي أثر في السعد ، ومن ثم كان له أثر في تحليله للشواهد ؛ إذ انتهت للسعد رئاسة العلم في المشرق في زمانه، وقد برع في النحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان، والأصول والتفسير وغيرها من العلوم، بالإضافة إلى بروزه في العلوم العقلية والنقلية ، وكان على اطلاع واسع باللغتين العربية والفارسية ، وقد نظم في كل منهما.

ولا شك أن معرفته بالشريعة وبأصول الفقه – سواء في نشأته الدينية أو في تعليمه فيما بعد ذلك– لها أثر في تذوقه للشاهد القرآني وتحليله ، إذ إن التذوق الدلالي للألفاظ في الآيات والأحاديث مدخل مهم لمعرفة الحكم الشرعي من وجوه كثيرة ، وهذا له اتصال بالبلاغة كمعرفة معاني الأمر والنهي ، وغيرها من معاني حروف الجر، وكل ذلك بحاجة إلى دراسة المقام والسياق للآيات من وجه ارتباطها بالخاص والعام، وأسباب النزول، ومن ثم كان له تأثير في تحليله للشاهد القرآني،كما سنرى في اعتداده بإيحاءات الكلمات واطراد الأساليب والتفريق بينها.

كما إن طول باعه في الأدب والشعر ومعرفته بالعربية لها أثر كبير في تجاوزه تقرير القاعدة البلاغية في تحليل الشواهد إلى التذوق البياني الذي يقارن بين الأساليب والدلالات.

---

(١) البدر الطالع : ٢/ ٣٠٢

(٢) تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي:طبقات الشافعية الكبرى ،ط ٢، ت : د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤١٣هـ.: ٣١/٦.

ولبروزه في العلوم العقلية والمنطق عظيم الأثر في ضبطه ودقة عرضه في كتابه المطول، مع ابتعاده عن كل مافي النمطق من مجافاة الذوق.

ج- ثراء نتاجه العلمي :

يدل تنوع مؤلفاته على علوِّ كعبه في مختلف العلوم وعظيم قدرته ومزيد فطنته؛ إذ ألف في علوم العربية والمنطق وعلم الكلام والفقه، ومن أشهر مؤلفاته في اللغة مايلي:

١- الشرحان الكبير والصغير على تلخيص المفتاح.
٢- شرح المفتاح .
٣- شرح التلخيص (المطول)
٤- شرح الزنجاني في الصرف.

أما كتبه في الفقه وعلم الكلام فكان أهمها:

١- حاشية التلويح على التوضيح في الأصول.
٢- مفتاح الفقه.

وألف أيضا في علم المنطق ومن كتبه :

١- تهذيب المنطق والكلام.
٢- شرح الرسالة الشمسية المعروف بالسعدية في المنطق[١].

ثالثا: اختلاف مناهج العلماء في تحليل الشاهد البلاغي القرآني وموقف السعد منها:

اختلفت مناهج علماء البلاغة في تحليل الشاهد القرآني على وجوة عدة هي:

١- <u>منهج علماء الإعجاز في تحليل الشاهد البلاغي:</u> الذي اعتمد أصحابه على عنصرين رئيسين هما: التناسب والمتشابه ، فالتناسب يظهر في اهتمام العلماء بتناسب موقع الفن البلاغي: كالاستعارة أو غيرها مع المعنى المراد، سواء كان ذلك في الكلمة أو في الأسلوب من وجه.

(١) مقدمة المطول ، تحقيق عبدالحميد هنداوي: دار الكتب العلمية ، لبنان، ١٣٢٢هـ - ٢٠٠١م : ٨، ٩.

ومن وجه آخر النظر إلى تناسب الكلمة مع جاراتها في المعنى حتى يتلاءم النظم كاملا، ومن ذلك نظر البقاعي لتناسب الآيات ومن ثم بنى عليها نظره لشواهد القرآن الكريم(١).

أما النظر في المتشابه فعني بمتشابهه اللفظ القرآني، وبيان بلاغة هذا التشابه بين موضع وآخر مما يناسب السياق والمقام، ومن ذلك نظر الغرناطي في متشابه القرآن، ومنه نظره في متشابه قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ ٦٠﴾ [البقرة: ٦٠] ، وقوله﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ ١٦٠﴾ [الأعراف: ١٦٠] إذ وردت في موضع سورة البقرة انفجرت، وموضع سورة الأعراف انبجست قال:" مع أن المعنى واحد فمعنى الانبجاس الانفجار، يسأل عن اختصاص كل من الموضعين بما ورد فيه ، والجواب والله أعلم أن الفعلين وإن اجتمعا في المعنى فليسا على حد سواء، بل الانبجاس ابتداء الانفجار ، والانفجار بعده غاية له ، قال القرطبي "الانبجاس أول الانفجار" وقال ابن عطية:" انبجست انفجرت لكنه أخف من الانفجار" وإذا تقرر هذا فأقول إن الواقع في الأعراف طلب بني اسرائيل من موسى -عليه السلام – السقيا، قال تعالى﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ﴾ والواردة في البقرة طلب موسى -عليه السلام- من ربه ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ﴾ فطلبهم ابتداء فناسبه الابتداء، وطلب موسى -عليه السلام – غاية لطلبهم لأنه واقع بعده ومرتب عليه ،فناسب الابتداء الابتداء والغاية الغاية ، فقيل جوابا لطلبهم"فَٱنۢبَجَسَتۡ " وقيل إجابة لطلبه : "فَٱنفَجَرَتۡ "وتناسب ذلك وجاء على مايجب ولم يكن ليناسب العكس والله وأعلم" (٢).

(١) انظر: إبراهيم بن عمر البقاعي: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور،ت: عبد الرزاق غالب المهدي ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥ م.

(٢) أحمد بن إبراهيم ابن الزبير الغرناطي : ملاك التأويل القاطع بذوي الالحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، ط بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت : ١/ ٤٠.

٢ـ منهج التحليل البياني للشاهد القرآني :

وكان على رأسهم الجرجاني وتبعه الزمخشري وابن الأثير الذي اعتمد على تذوق المعاني الخاصة للتراكيب ومدى تلاؤمها معها، والاختلاف الدقيق بين التراكيب كما في الأسرار ، أو ما تحتمله كما في دلائل الإعجاز .

ويلاحظ اعتماد علماء التحليل البياني على النظر الأدبي للشواهد المعتمد على مخاطبة وجدان المتلقي وتربية الذوق عنده ، والدعوة الدائمة للتأمل والتفكر في أسرار النظم بالنظر إلى تناسب الكلام في الجملة والجمل والتركيب كاملا مع العناية بالنظر إلى سوابق النظم ولواحقه والموازنات بينه وبين غيره .

٣ـ منهج التحليل اللغوي:

الذي يقوم على التحليل الدلالي للكلمات معجميا أو إعرابيا أو أسلوبيا وموقعها من الشاهد من دون التعرض لأثر ذلك في المعنى ، أو على التحليل الصرفي من غير تعدٍّ إلى المعاني ، وهذا كثير عند السبكي والدسوقي، وظلت هذه النظرة اللغوية مسيطرة على النظرة البلاغية(١).

والسعد وإن تميز بالتذوق البياني إلا أن فكره لا يخلو من بقية مناهج العلماء في التحليل البلاغي للشاهد القرآني؛ إذ يكاد يكون منهج السعد مزيجا من المنهج اللغوي والأدبي ، غير أن المنهج اللغوي لم يكن سمة له كما كان سمة لمدرسته التعقيدية؛ إذ كان ناقلا له فقط، فقدخرج عن تقعيد السكاكي إلى التذوق البياني الذي يشهد لمدرسته التعقيدية بالخروج عن الجمود إلى مرونة التذوق كما يظهر ذلك جليا في كتابه (المطول) الذي تجلى فيه اعتماده على الدلالات الإيحائية لألفاظ الشاهد القرآني، واعتماد السياق والمقام والغرض والنظر لاحتمالات النظم والمتشابه والتماسك النصي لبيان القاعدة البلاغية.

---

(١) انظر: بهاء الدين السبكي ، عروس الأفراح ، ط١، ت: عبدالحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت،١٤٢٣هـ، ومحمد بن أحمد الدسوقي : حاشية الدسوقي على مختصر السعد ،ط٢، دارالكتب العلمية ، بيروت ،٢٠٢١م.

وكل ذلك يردُّ على متهمي المدرسة التعقيدية بالجمود ،إذ كانت لدى السكاكي ومن تابعه إشارات فقط، وظهرت واقعا جليا في تحليل السعد في أشهر كتبه البلاغية (المطول) كما سيظهر في البحث.

المبحث الأول
أثر الدلالات الإيحائية في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني

من التذوق البياني للشاهد عند السعد إبراز الدلالات الإيحائية على وجوهها المختلفة حيث إنه لم يعن بتحليل المفردة تحليلاً لغوياً ، أو وصف الشاهد وصفا تقعيدياً فقط ، بل يتعداه إلى إبراز الدلالات الإيحائية للشاهد بوجهيه- مفرداته وتراكيبه- ومن ثم يمكننا أن نقسِّم نظره للدلالات الإيحائية في الشواهد القرآنية إلى اعتبارين:

أولهما : النظر إلى المعاني الإيحائية في الألفاظ المفردة ، ولتذوقه لها طريقان التلازم عن طريق الكناية ، والإيحاءات عن طريق المستتبعات .

آخرهما : النظر إلى الإيحاءات من خلال التراكيب ، والدلالة الإيحائية هنا لا صلة لها بمفردة ، وإنما العناية بما في التركيب كلِّه من معان .

وهو في هذا النظر- كما تقدم- لا ينظر فقط إلى موضع الشاهد بل يتعداه إلى ما يقرب من الشاهد في ذات الآية أو الآيات التي يمكن أن تؤيد شاهده ودلالته الثانوية التي تتعدى دلالته الأولى .

وقد ورد نظره للدلالات الإيحائية من خلال الألفاظ في ثمانية شواهد، تنوع مثير المعاني الإيحائية عنده باعتبار لزوم المعنى الأول للمعنى الثاني مرة ، وذلك في شاهد واحد هو قوله تعالى :﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾ ﴾ [آل عمران].

ومرة أخرى عن طريق التضاد وذلك في شاهد واحد هو قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾ ﴾ [البقرة: ٢١٠].

ومرات أخر يكون مثير المعاني اعتبار السياق وذلك في شاهدين هما :

قوله تعالى :﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴿٥﴾ ﴾ [الزخرف:٥]

وقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٤]

وفي شواهد أخرى يثير المعاني الدلالية عند السعد بنية الكلمة. وذلك في قوله تعالى :﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ ﴾ [الأعراف: ١٣١]

وقوله : ﴿ وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ ﴾ [الأنبياء: ٤٦]

وقوله : ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ ﴾ [مريم: ٤٥]

وتارة يعنى باقتران أجزاء التشبيه كما في تحليله لقوله تعالى :﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ [البقرة: ١٨٧] وتارة يعنى بالعدول في الدلالات كما في تحليل قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

أما الشاهد الذي اعتمد فيه لزوم المعنى الأول للمعنى الثاني- الكناية- فهو قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾ ﴾ [آل عمران] فالقاعدة التي أراد السعد أن يقررها هنا هي : دلالة التعريف بـ(أل) حيث قال : " وباللام ": أي تعريف المسند إليه باللام (للإشارة إلى معهود) أي : إلى حقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو جماعة .. وذلك لتقدم ذكره صريحاً أو كناية نحو (وليس الذكر كالأنثى) أي : ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران (كالتي) أي : الأنثى التي (وهبت لها) فالأنثى إشارة إلى ما سبق ذكره صريحاً في قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ ﴾ [آل عمران: ٣٦] لكنه ليس بمسند إليه، والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله: ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن لفظ (ما) وإن كان يعم الذكور والإناث ، لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث ، وهو مسند إليه" (١).

(١) سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ط٣ ، ت:عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية – بيروت، ٢٠١٣م – ١٤٣٤ه:٢٢٥ .

فالسعد هنا لم يقف على تقرير القاعدة في فائدة التعريف بـ(أل) أنه للعهد كما وقف عليها السكاكي والخطيب بعده [١] .. ، بل تجاوز ذلك إلى تحليل بياني للشاهد يؤيد ما فهم من دلالة (أل) على العهد ، إذ نظر إلى كلمة (محرراً) في الآية الذي استلزم منه الذكورة عن طريق الكناية ، إذ نبه على جريان العادات الاجتماعية في ذلك العصر بهبة الذكور لخدمة البيت المقدس من دون الإناث .

فهنا اعتمد السعد أمرين :

١) اللزوم عن طريق الكناية؛ فالتحرير لا يكون إلا للذكور .

٢) العادات في استعمال هذه الكناية؛ إذ لم يكونوا يحررون إلا الذكور .

ومن ذلك استند السعد من خلال تحليله البياني أن (ما) في: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾[آل عمران: ٣٥] يقصد به الذكر الذي تريده فالمعهود إذن المسند إليه بدلالة (ما) وهذا صريح قوله : " فإن لفظ (ما) وإن كان يعم الذكور والإناث لكن التحرير هو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما هو للذكور دون الإناث ، وهو مسند إليه" [٢]. فنصه صريح على إرادة التلازم بين دلالة (محرراً) ودلالة (ما) على الذكر.

ونجد السعد أخرى يتجاوز تقرير القاعدة في بيان أغراض الإطناب إلى تحليل الشاهد تحليلاً بيانياً معتمداً فيه على دلالة التضاد، وذلك في تحليله لقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠] حيث قال : " فإنه جعل العذاب الذي يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون أشد ؛ لأن الشر إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أغم ، كما أن الخير إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أسر ، فكيف إذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث"[٣] في حين وقف غيره من

---

(١) يوسف بن محمد بن على السكاكى : مفتاح العلوم،ط١، ت: عبد الحميد الهنداوى ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ٢٠٠٠م : ج١/٩٣ ، ينظر الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ت: محمد الفاضلي، ط١ ، صيدا، المكتبة العصرية : ١٣.

(٢) المطول: ٢٢٥.

(٣) المطول:٤٩٢

البلاغيين على القاعدة (فقط) وفيها أن يدل العقل على الحذف والتعيين لقوله : ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠] أي عذاب الله أو أمره[١].

والسعد استدل على قاعدة الإطناب بتحليل الدلالة الإيحائية التي تلتقي والغرض الذي نص عليه "اكتمال لذة العلم به " وذلك لأن الإدراك لذة ، والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما ألم .

ثم قال : [٢] "ومما يؤاخي ذلك ما في قوله تعالى : ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾[البقرة: ٢١٠]. إذ دل على تضاد واكتمال اللذة والحرمان بالتضاد بين الغمام والسماء فتذوق التضاد بين المعنى المعجمي للغمام : فالغمامة السحابة ، وقيل الغمام الغيم الأبيض[٣]

وهو المعنى الأول الذي يحوي في داخله الرحمة ، والمعنى الإيحائي الذي هو معنى العذاب.

فهذا الاستطراد للبيان والتضاد زائد عن تقرير القاعدة وداخل التحليل البياني المعاضدة لدلالة القاعدة في الشاهد والتي ذكرها السعد في حين لم يعن به غيره .

كما أنه في الباب ذاته في تقريره لقاعدة التكميل يتجاوز القاعدة إلى التحليل البياني معتمداً هذه المرة على السياق، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[المائدة: ٥٤] ، إذ تجاوز تقرير القاعدة في قوله :" نحو قوله تعالى : ﴿ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٤] فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلك لضعفهم ، فأتى على سبيل التكميل بقوله تعالى: ﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٤]

---

(١) الإيضاح: ٦٣/١

(٢) المطول: ٤٩٢

(٣) محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب،ط١، دار صادر – بيروت : ٣/٥ – ٣٣.

تجاوزه إلى قوله :" ولذا عدى بعلى لتضمنه معنى العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع، ويجوز أن يكون التعدية بـ(على) للدلالة على أنهم مع شرفهم وعلوِّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم أجنحتهم "[(١)].

فالسعد هنا تجاوز تقرير القاعدة التي هي رفع التوهم بالتكميل إلى دلالات إيحائية في الشاهد تعاضد القاعدة، فكلامه عن معنى (على) هذا من التحليل البياني وقد ذكر وجهين لدلالة التعدية بها:

أولهما: أن القصد عاطفين عليهم على وجه التذلل والخضوع، ففهم أن القصد منها على هذا الوجه العطف.

ثانيهما: أنهم مع شرفهم وعلوِّ طبقتهم إلا أنهم خافضون أجنحتهم للمؤمنين.

وظاهر كلام السعد الذي قدم فيه أنه يرجح الوجه الأول لتقديمه له على الوجه الثاني ، ولقوله في الوجه الثاني " يجوز أن يكون كذا .. "

والذي يظهر لي أن القول الثاني أرجح: فالاستعلاء في (على) دالٌّ على شرف المؤمنين وعظيم مكانتهم، لدلالة السياق عليه؛ فالسياق في منزلة المؤمنين ومكانتهم عند الله هذا من وجه، ومن وجه آخر أن التكميل أتى ليرفع توهم ذلتهم ضد العزة؛ لذا ورد التكميل بإثبات عزتهم وشرفهم ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، وهذا أقوى من كون (على) دالة على العطف والتواضع .

كما اعتمد السعد على السياق في تجاوز القاعدة في تحليله في قوله تعالى : ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ۝٥﴾ [الزخرف: ٥] الذي أورده لبيان دلالة (إن) في الشرط ومجيئها على الندرة والشك تنزيلاً في القرآن الكريم .

إذ لم يقف في تقرير القاعدة على إيرادها وإيراد الشاهد عليها، بل إنه اعتمد على السياق في ربط دلالة (إن) على الندرة دلالة تنزيلية –لورودها في شأن المشركين– بالسياق .

---

(١) المطول:٤٩٨

فتراه يستدل على ذلك بما يخرج عن مجرد تقرير القاعدة بذكر تمهيد وتوطئة لدلالة الإهمال التي تتناسب مع دلالة (إن) هنا على الشك والندرة حيث قال : " نحو أفنضرب عنكم الذكر" أي : أنهملكم فنضرب عنكم القرآن ... " [١].

ويعقب بربط الإسراف بكلمة (قوم) بقوله : " كما تفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً... " [٢] فهو يشير هنا إلى أن التضاد هنا بين القومية والعقل وبين وقوع الإسراف منهم، وهذا يقوي دلالة التوبيخ والتبكيت التي تقرر قاعدة ورود (إن) هنا مع المشركين مع إن إسرافهم وكفرهم مقطوع به.

ولكن المحال هنا كما قال السعد: " في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت " [٣].

أما الشاهد الذي تجاوز فيه السعد تقرير القاعدة إلى التحليل البياني بالنظر إلى دلالات بنية الكلمة فكان في تحليله لقوله تعالى:﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ ﴾[الأعراف: ١٣١] فالسعد ذكر وجوهاً لتناسب البنية مع معانيها الإيحائية على وجوه متعددة بالرغم أن الشاهد كان في تقرير دلالة (إذ + إن) الشرطية. إذ استدل على دلالة القطع بالوقوع في (إذا) ودلالة القلة والندرة في (إن) بأمرين :

أولهما : مجيء الماضي مع (إذا) في حين أتى المضارع مع (إن) وفي الماضي دلالة تحقق الوقوع بخلاف المضارع الدَّال على الشك في الوقوع يقول : " ولأن أصل (إن) عدم الجزم بالوقوع ، وأصل (إذا) الجزم به ... لأن النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع إذا ؛ لأن الماضي أقرَّ إلى القطع بالوقوع نظراً إلى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع ..

(١) السابق:٣٢١
(٢) نفسه.
(٣) المطول :٣٢١.

جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع إذا لأن المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به" [١].

ويقول : " جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع (إن) لأن السيئة نادرة الوقوع بالنسبة للحسنة المطلقة" .

ثانيهما : مجيء التعريف الدَّال على الاستغراق مع الحسنة، يقول السعد : " ولهذا عرفت (الحسنة) تعريف الجنس الحقيقية لا الاستغراق ، وإن تعريف الجنس يطلق عليهما ، وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه " ، في حين أتى التنكير الدَّال على الندرة مع السيئة ، يقول : " ولذا نكرت ويدل تنكيرها على تقليلها " [٢]. فكل مادة السعد هنا من بنية التركيب وتناسبها مع الدلالات الإيحائية لـ (إذا ، إن) داخل في التحليل البياني ولا شك.

ويعضد تحليله هذا ورود اسم الإشارة (هذه) مع الحسنة من دون السيئة في اسم الإشارة دلالة على أنها حاضرة متحققة ، ودلالة الملكية في اللام (لنا) فلا يملك إلا ما هو متحقق حاضر ، وكذلك مجيء الفاء مع (إذا) ﴿فَإِذَا﴾ والواو مع إن ﴿وَإِن﴾.

وفي الفاء دلالة على سرعة مجيء الحسنة بما يفيد تحققها بخلاف الواو مع السيئة التي لا تدل على السرعة كما في الفاء وهذا يحوي معنى بطئها، وربما عدم حدوثها .

وكذلك تقديم ذكر الحسنة على السيئة في حكاية تطيرهم بموسى –عليه السلام– مع إن السياق في ذكر الشدائد ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الْطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ ﴾ [الأعراف: ١٣٣] وهذا التقديم يعضد تحقق الوقوع أيضاً.

ونجد السعد بعد تذوقه للدلالات الإيحائية في الشاهد يخشى من الخفاء فيما ذكر أو ورود توهم عدم الترابط في معانيه التي فهمها من البنية ودلالات (إذا) و (إن)، فنجده يرد على هذا التوهم بقوله: "فإن قلت : قد جاء استعمال الماضي مع إذا في

(١) السابق :٣٨١.
(٢) نفسه.

السيئة منكراً في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ﴾[الزمر: ٤٩] ومعرفاً في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ ﴿٥١﴾ ﴾[فصلت: ٥١] فما وجهه؟

قلت : أما الأول فللنظر إلى لفظ (المسِّ) المنبئ عن معنى القلة وإلى تنكير (ضر) المفيد للتقليل وإلى الإنسان المستحق أن يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وارتكابه الضلالات ، فنبه بلفظ (إذا) أو الماضي على أن مساس قدر يسير من الضر بمثله حقه أن يكون في حكم المقطوع به .

وأما الثاني: فلأن الضمير في (مسَّه) للإنسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٣] فنبه بلفظ (إذا) والماضي على أن ابتلاء مثل هذا الإنسان بالشر يجب أن يكون مقطوعاً به " [١].

والسعد هنا يزيل التوهم بالنظر إلى ثلاثة أمور :

أولها المقام : فالمقام مقام المعرض المنكر : " وإلى الإنسان المستحق أن يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وارتكابه الضلالات ، فنبه بلفظ (إذا) والماضي على أن مساس قدر يسير من الضر بمثله حقه أن يكون في حكم المقطوع به " . فأزال توهم تعارض تحقق الوقوع هنا مع السيئة بأن مقام الإعراض هو الذي اقتضى ذلك التحقق " [٢].

ثانيها السياق اللغوي: إذ قال : " أن الضمير في مسَّه للإنسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٣] فنبه بلفظ (إذا) والماضي على أن ابتلاء مثل هذا الإنسان يجب أن يكون مقطوعاً به"[٣].

ثالثاً تلاؤم السياق والمقام : فالسعد أزال التوهم بهما، فما دام أن الحال والسياق كله في إنسان معرض فمثله يقطعه بالشر معه ؛ لذا أتت (إذا) .

وتبقى وقفة مع السعد في قوله : " لفظ المس المنبئ عن معنى القلة " [٤] فالسعد إذا كان يقصد أن هذا مطلقاً، أو أن (المسَّ) بمادته يدل على القلة فهذا

---

(١) المطول:٣٢٠
(٢) نفسه.
(٣) نفسه.
(٤) السابق:٢٣٠ .

فيه نظر؛ إذ إن (المس) يدل على القلة بسياقه هنا فقط، فالمس ورد في مواضع أخر دالٌّ على التعظيم قال تعالى :﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾[النور: ١٤] ، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [هود: ١١٣] وفيها من الوعيد ما فيها ، ومن ثم فدلالة (المسّ) على التقليل معلق بالسياق لا بالمادة .

كما تجاوز السعد تقرير قاعدة تنكير وتعريف المسند إليه إلى التذوق البياني في التحليل في تحليله لقوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

فتحليله فيه مبني على العدول بين التنكير والتعريف . قال السعد : " فإنه لما نهيت المرأة عن المضارة أضيف الولد إليها استعطافاً لها عليه ، وكذا الوالد .. " فقوله: "استعطافاً لها عليه ، وكذا الوالد .. " تذوق بياني لعلة العدول من التنكير في (بولدها ـ بولده) إلى التعريف، لأن مقتضى الظاهر التنكير لتقدمه في (والدة) فبما أن (والدة) جاءت نكرة فمقتضى الظاهر أن يأتي الولد نكرة مثلها .

ولكن لما نهيت عن المضارة أضاف الولد إليها ؛ لأنه حين يكون الولد منها لا يمكن أن تضاره، بخلاف ما لو قال : " ولا والدة بولد " فلا يتأتى الغرض ؛ لأنه يشمل أي ولد سواء اتصل بها بسبب أو لا.

فالعدول إذن تأتَّى من الحديث على العموم ، لكن لما اقتضى السياق التخصيص– لأنه يتكلم عن علاقة الأم بابنها ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ .... ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فالغرض الرئيس هو التحقق والتعطف– إضافه إليها ليكون منها فيستلزم التحنن والعطف. وهذا ما نص عليه السعد بقوله :" استعطافاً لها عليه ، وكذا الوالد " [(١)] .

وفي تحليله لقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ ﴾ [الأنبياء: ٤٦] تجاوز أيضاً قاعدة تنكير المسند إليه إلى التذوق البياني الذي اعتمد فيه على تعاضد النظم كلِّه على ترجيح دلالة التنكير وذلك في رده على اعتراض الخطيب على السكاكي في قوله : " إن التنكير في (نفحة) للتحقير، فالتحقير عنده مستفاد

(١) السابق:٢٣١.

من بناء المرة ، وفي نفس الكلمة لأنها إما من قولهم : نفحت الريح أو من نفح الطيب "[١].

فرد السعد بقوله : " أنه إن أراد أن لبناء المرة، ونفس الكلمة مدخلاً في إفادة التحقير ، فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير ... وإن أراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير أصلاً ، فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من عذاب ، وبنية في نفحة العذاب ، بالإضافة "[٢] .

فقوله : " فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير " فيه إشارة منه إلى تعاضد النظم في دلالة الشاهد البلاغي وهذا تذوق بياني أقرَّه السعد، في حين ردَّ أن يقرر الشاهد البلاغي من جزء واحد من النص كما فعل السكاكي، فالسعد هنا حلل الشاهد على أسس نظرية النظم ؛ إذ جعل النظم كله مدخلاً، فالتحليل عنده ليس جزئياً بل نظر إلى السياق وتعاضد النظم بعضه ببعض، إذ جعل لبناء المرة ومعنى الكلمة وأيضاً تنكيرها مدخلاً . ولم يفصل شيئاً عن شيء .

وله تذوق بياني أيضاً في قوله تعالى : ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [مريم: ٤٥] حيث رجح كون التنكير في (عذاب) للتعظيم ويمتنع أن يكون للتقليل معتمداً على تذوق بياني بدليلين :

أولهما قوله: "لأن العقوبة من الكريم أشد لقوله- ﷺ- أعوذ بالله من غضب الحليم". فالسعد هنا لم يعتمد على قاعدة، بل اعتمد على دلالات إيحائية لتحليل شاهده .

وثانيهما : أن المس ورد مع وصف العذاب العظيم " ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٤﴾ [النور: ١٤] وترجيح السعد هنا فيه نظر فالراجح التقليل، لأن (المس) كما تقدم لا يدل على قلة أو كثرة بنفس الكلمة أو بنائها، بل إن السياق هو الذي يحدد ذلك وعلى ذلك نظم القرآن الكريم . وسياق سورة مريم الذي ورد فيه الشاهد مبني على الرحمة، فقول من رأى أن التنكير للتقليل أرجح من قول السعد .

---

(١) السابق : ٢٣١.
(٢) نفسه .

وفي النظم دلالات أخر على ذلك منها : تكرار مناداة إبراهيم –عليه السلام – أبيه بـ ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ بلفظ دالٌّ على التحنن ، وتكرار ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ .

وتتجلى عناية السعد بالدلالات الإيحائية من خلال التراكيب في شواهد أربعة هي :

قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقوله تعالى : ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا ﴾ [المائدة: ٩٧].

وقوله تعالى : ﴿ أَلَا بُعۡدٗا لِّعَادٖ قَوۡمِ هُودٖ ٦٠ ﴾ [هود: ٦٠].

وقوله تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٞ لَّكُمۡ وَأَنتُمۡ لِبَاسٞ لَّهُنَّ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

فجميع هذه الشواهد يتجاوز فيها السعد موضع الشاهد الذي يقرر القاعدة إلى إيحاءات في التركيب تؤيد القاعدة وتقوي دلالتها ، وهذا داخل في التحليل البياني للشاهد ولا شك، ففي تحليله قوله تعالى :

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم ﴾ [الأنعام: ٣٨] ورد الشاهد في تقرير قاعدة دلالات التعريف بالوصف، وأن من دلالته بيان المقصود،فلم يقف عليها،بل تجاوزها إلى فهم إيحاءات من تركيب الشاهد نفسه قال:"حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أنَّ القصد فيها إلى الجنس دون الفرد.."[(١)].

ثم زاد بقوله : " وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة (التعميم والإحاطة) ، فزيادتها معنى ثانوي فهمه من (من) لأن كلَّ دابة تشمل كلَّ ما هو سائر على الأرض ، وطائر بجناحيه يشمل كل طائر .

إذن قوله (زيادة) يعني الاستغراق الحقيقي، وليس العرفي سواء كان في دابة فلا تكون إلا في الأرض ، وطائر لا يكون إلا بجناحين.

وقوله: " زيادة دلالتها على التعميم والإحاطة " منقول عن الزمخشري[(٢)] وفهمه لزيادة التعميم والإحاطة متناسب مع سياق الآية ؛ إذ وردت في سياق الاستغراق الكلي، وهذا ما أوجب القيد هنا ، وهذا ملائم لكون الوصف هنا مقصود به الاستغراق كما فهم وليس فقط لبيان المقصود كما فهم غيره .

---

(١) المطول :٢٣٩

(٢) محمود بن عمر الزمخشرى :الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل،ط٢، دار الكتاب العربي ــ بيروت.١٤٠٧ هـ :٢/ ٢١.

أما في تحليله لقوله تعالى : ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا ﴾ [المائدة: ٩٧] ، وقوله تعالى : ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴿٦٠﴾﴾ [هود: ٦٠].

فنراه يتجاوز تقرير قاعدة دلالة عطف البيان على الإيضاح إلى فهم دلالات إيحائية فهمها من خلال التركيب ، إذ فهم أن القصد إلى مديح الكعبة في الآية الأولى حيث قال : " عطف بيان جيء به للمدح لا الإيضاح " (١).

وفهم من آية عاد أن القصد إلى وسمهم والتشنيع عليهم بوصفهم قال : " لوسمهم بهذه الدعوة وسماً (٢).

وهذا التجاوز إلى الدلالات الإيحائية من التحليل البياني الذي لا يقف على القاعدة بل يتجاوزها إلى ما عداها في الشاهد .

غير أن قوله في أن عطف البيان (البيت الحرام) على (الكعبة) للمدح فيه نظر؛ لأن السياق لم يكن في مدح الكعبة ، ولا في ذكر خصائصها ترغيباً إليها فدلائل المديح تأتى لغرضين :

١) إما لبيان خصائص وسمات هذا المكان .

٢) وإما لترغيب الناس للقدوم إليه وهذا ورد في سياق سورتي البقرة والحج.

لكن هنا السياق سياق تشريع .

فإذن قول من قال أنها للإيضاح أقوى وأرجح من قول السعد . خاصة أن الشاهد – كما تقدم– ورد في سياق التشريع فكان عطف البيان (البيت الحرام) ليوضح أنه هو من دون غيره من بيوتهم التي عهد لديهم العبادة فيها والتوجه إليها في عبادتهم .

كما أن السعد لم يصرح من أين فهم المدح؟ فلم يستدل على ذلك بدليل من لفظ ولا سياق.

أما دلالة الإيضاح فظاهر من خلال سياق التشريع الذي يكون الأصل فيه البيان والإيضاح لئلا يخطئ الناس في شرائعهم .

---

(١) المطول :٢٤٣

(٢) نفسه.

أما فهمه لإيحاءات عطف البيان في ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴿٦٠﴾﴾ [هود: ٦٠] أنه " لوسمهم بهذه الدعوة وسماً".

فيظهر لي أنه فهم صحيحا وأقوى من فهم من قال أنه للإيضاح ، لأن الآيات وردت في عقوبات الأمم السابقة والتشنيع عليهم بكفرهم بعد كل دلائل الإنعام من الله عليهم ، فليس الإيضاح هو المقصود ، وإنما وسمهم بالبعد والعذاب هو المراد . والله أعلم .

كما تجاوز السعد تقرير القاعدة في كلامه عن التشبيه المقيد عند تحليله لقوله تعالى : ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، إلى فهم الدلالات الإيحائية في التشبيه ؛ لأنَّ كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس ، أو لأن كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة .

قال : " فإن قلت : أليس قوله : لكم ، ولهن قيداً في التشبيه به ؟ قلت : لا ، إذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال أو الصياغة عليه " (١).

فالسعد هنا يتكلم عن القيد في التشبيه ، ورجح أن (لكم ولهن) ليسا قيداً للتشبيه ، وتجاوز القاعدة إلى الدلالات الإيحائية التي فهمها من اقتران أجزاء المشبه بالمشبه به ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[البقرة: ١٨٧] إذ فهم منها معنيين :

١) أن كلاً منهما يشتمل على الآخر .

٢) أن كلاً منهما يصون الآخر عن الفاحشة .

وهذه الدلالات خارجة عن القاعدة ولاشك وداخلة في التحليل البياني للشاهد .

غير أن ترجيحه بأن (لكم، لهن) ليسا قيداً فيه نظر، لأن الستر والاشتمال لا يكون إلا باجتماع مشروع، وهذه المشروعية لا تتحقق إلا بالقيد (لكم، لهن).

وكما تجاوز السعد قاعدة تقرير نوع التنكير بتذوق بنية المرة ومعناها معاضداً بها قاعدته ، كذلك تجاوز تقريره لقاعدة الطباق بتذوق التناسب في بنية مفردات التراكيب لتعاضد دلالة الطباق، وذلك في تحليله لقوله تعالى : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] حيث لم يقف على التضاد بين (اللام) التي لمعنى الانتفاع

(١) المطول :٥٤٩.

و(على) التي بمعنى الضرر بل تجاوزها إلى تناول تناسب البنية معها في قوله : " وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب ؛ لأن الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه الأنفس وتنجذب إليه " .

فهو هنا يعاضد دلالة الضرر في (على) بنية الافتعال في (اكتسب) وأنه للشر، في حين ناسبت (اللام) (كسبت) لأن فيها دلالة على الخير.

وتذوقه لزيادة المبنى التي تنتج عنها زيادة المعنى خارج عن تقرير القاعدة إلى التذوق البياني للشاهد .

المبحث الثاني
أثر السياق المقالي والحالي في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني

وكما اعتمد السعد في تذوقه البياني للشاهد القرآني على الدلالات الإيحائية للألفاظ والتراكيب ، اعتمد على السياق أيضاً .

فنراه تارة يعتمد السياق المقالي والحالي تارة كما في ترجيحه لمعنى الاستفهام في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ ﴾ [الأنبياء: ٦٢] .

و ترجيحه بين آراء العلماء في تحديد معنى الصدق والكذب وتقسيم الخبر بين النظَّام وغيره من العلماء وذلك في اختلافهم في فهم الإخبار عن كذب المنافقين في قوله تعالى : ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾ ﴾[المنافقون: ١] .

في حين اعتمد السياق المقالي في تعيين وجه التقديم في قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾[يس: ٢٠] وقوله تعالى : ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴾[الشورى: ٤٩]

كما اعتمد على السياق الحالي لبيان أثره في تقرير القاعدة نفسها كما في تحليله لقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾ ﴾ [البقرة: ١٨٩]

أو في بيان أثره في معاضدة القاعدة المذكورة كما في تذوقه لقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾[يس: ٥٢]

وقوله تعالى: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ ﴾ [الكهف: ٧٩] وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [يس: ٤٥]

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾[آل عمران: ١٤٤]

وقوله تعالى : ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [يوسف: ٣٢]

كما اعتمد السياق الكلي للقرآن الكريم تارة أخرى كما في قوله تعالى : ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ ﴾ [إبراهيم: ١٠] .

أما اعتماده على السياق المقالي والحالي فكان في رده على المصنف حين رأى أن الاستفهام على حقيقته في قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ ﴾ [الأنبياء: ٦٢] .

يقول السعد : " وأجيب بأنه يدل عليه -يقصد عدم إرادة حقيقة الاستفهام – ما قبل الآية وهو أنه -عليه الصلاة والسلام- قد حلف بقوله : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [الأنبياء: ٥٧] ثم لما أراد كسر الأصنام ﴿ قَالُوا۟ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٩﴾ قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾ [الأنبياء: ٥٩ – ٦٠] فالظاهر أنهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الأصنام ، فهذا ردٌّ من السعد على المصنف حين قال : " ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنَّ إبراهيم- عليه السلام- هو الذي كسر الأصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام "[(١)] .

ورده بيَّن أن الاستفهام عن الفاعل؛ لأنَّ السياق المتقدم دالٌّ على أن الشك موجه لإبراهيم لقسمه- عليه السلام- :﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧] ولقولهم: ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾[الأنبياء: ٦٠] .

كما أن السعد استدل بالمقام السياق الحالي – أيضاً، ودليل ذلك قوله : " وقد روي أنهم هربوا وتركوه في بيت الأصنام وليس معه أحد ، فلما أبصروه يكسر الأصنام أقبلوا إليه يسرعون ليكفوه"[(٢)] .

وترجيح السعد صحيح خاصة أنه سائر مع القاعدة التي ذكرها الجرجاني أنه إذا ولي الهمزة الفاعل فالاستفهام عنه، وإن وليها الفعل فالاستفهام عن الفعل " ومن أبين شي في ذلك أنك إذا قلت :" أفعلت؟"، فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت :" أأنت فعلت ؟"، فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه"[(٣)] .

---

(١) المطول :٤١٩.
(٢) السابق:٤٢٠.
(٣) دلائل الإعجاز : عبدالقاهر الجرجاني، ت: محمود شاكر، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م: ١١١.

كما اعتمدهما- السياق الحالي والمقالي- في تحديد معنى الصدق والكذب وتقسيم الخبر بين النظام وغيره من العلماء ، وذلك في اختلافهم في فهم الحكم بكذب المنافقين في قوله تعالى : ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾﴾ [المنافقون: ١] ؛ فالنظَّام اعتمد السياق في ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ في المقول وبنى عليه أنهم كذبوا؛ لأنَّه مخالف لاعتقادهم، وعليه فالخبر الصادق عنده ما وافق الاعتقاد والكاذب ما خالفه ، وعند غيره السياق في ﴿نَشْهَدُ﴾ فقط .

وذكر السعد أن الشهادة لا بد أن يواطيء فيها الكلام الواقع، والشهادة لا بد أيضاً أن تكون مواطئة للاعتقاد.

قال السعد : " أن المعنى لكاذبون في الشهادة : " وادعائهم فيها المواطأة، فالتكذيب راجع إلى قولهم ﴿نَشْهَدُ﴾ باعتبار تضمنه خبراً كاذباً وهو أن شهادتنا هذه من صميم القلب "[(١)] .

فقوله راجع إلى قولهم : ﴿نَشْهَدُ﴾ هذا من الاعتماد على السياق المقالي، أما اعتماده على المقام فيظهر في قوله : " واعلم أن ها هنا وجهاً آخر لم يذكره القوم ، وهو أن يكون التكذيب راجعاً إلى حلف المنافقين، وزعمهم أنهم لم يقولوا: لاتنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ... "[(٢)] .

فالسعد في هذا الشاهد بدأ بذكر تحليل غيره للسياق، ثم رأى أن السياق المتوقف عليه فهم الكذب هنا هو سياق الحال: وهو حلف المنافقين وإنكارهم أن يكونوا قالوا : ﴿لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧].

ثم ذكر السعد رأي الجاحظ وقوله بوجود نسبة ثالثة بين الصدق والكذب.

والذي يرجح لديَّ قول الجاحظ وهو أن الواقع والاعتقاد ممزوجان يحددان صدق الخبر وكذبه؛ فالتكذيب في الشاهد لا يرجع إلى جزء فقط من الشاهد ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ أو ﴿نَشْهَدُ﴾ بل هو من سياق التكذيب كامل ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ كما أنَّ

(١) المطول :١٧٤
(٢) السابق :١٧٥

تسميتهم بالمنافقين بالاسمية فيه دلالة على مخالفة الواقع للاعتقاد ، ويعضد ذلك دوران الأخبار في السورة على عدم مطابقة الواقع للاعتقاد . ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ ﴾ [المنافقون: ٨] ، ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ۖ وَإِن يَقُولُوا۟ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ۖ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ﴾[المنافقون: ٤] .

أما في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: ٢٠]

فنرى السعد يتجاوز تقرير قاعدة التقديم في المسند إليه إلى بيان أثر السياق في تعيين وجه الأهمية من التقديم . واعتماد السعد هنا كان على السياق المقالي المتقدم في الآيات، يدلُّ على ذلك قوله : " تقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل " (١) .

فالسعد يشير إلى أن سياق سورة (يس) ذكر تكذيب أهل القرية ففي السياق دلالة على سوء معاملتهم فقدم المجرور الذي يدل على الابتعاد عنهم، أما في سورة القصص فقدم ﴿ رَجُلٌ ﴾ ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾ [القصص: ٢٠] لعدم وجود هذا العارض في السياق كما ذكر السعد في قوله:" بخلاف قوله تعالى في سورة القصص ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾ [القصص: ٢٠] فإنه ليس فيها ذلك العارض" (٢) .

ورأي السعد صحيح، وأضيف عليه أن سياق سورة القصص كان في مواجهة فرعون الطاغية المتجبر فكان وصف الرجولة لمقابلة هذا الطاغية أولى بالتقديم .

ويتجاوز السعد تقرير القاعدة إلى التذوق البياني بالاعتماد على السياق المقالي- أيضاً- في تحليله لقوله تعالى : ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ﴾ [الشورى: ٤٩ – ٥٠] ؛ إذ كان كلامه عن التقسيم " والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى :﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن

(١) السابق :٣٧٩
(٢) المطول :٣٧٩.

يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ﴾ [الشورى: ٤٩] فإن الإنسان إما أن يكون له ولد ، أو لا يكون . فإن كان فإما أن يكون ذكراً أو أنثى ، أو ذكراً وأنثى . وقد استوفى جميع الأقسام وذكرها " (١).

فكلام السعد بهذا استوفى القاعدة لكنه لم يقف عليه، بل تجاوزه إلى قوله : " وإنما قدم ذكر الإناث ؛ لأنَّ سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان ؛ فكأن ذكر الإناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أهم ، لكنه لجبر تأخير الذكور عرفهم " (٢).

فالسعد تجاوز القاعدة بتذوق بياني لأمرين في الشاهد :

أولهما : فائدة تقديم الإناث على الذكور .

ثانيهما : الالتفات إلى تعريف الذكور من دون الإناث .

وفي كلا الأمرين اعتمد على السياق المقالي ، فالسياق في طلاقة وتفرد الله بالخلق، وأنَّه هو الفاعل المريد ، يؤكد هذا البناء والتركيب إذ بني التركيب على القصر من أول الآية ﴿ لِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ ﴾[الشورى: ٤٩].

فتقديم الإناث إذن ليس لتفضيلهن، بل لأنَّ السياق فيما يريده الله وإن كان مخالفاً لما يريده الإنسان ، لذا جبر خبر الذكور بالتعريف كما قال السعد .

وكل ما ذكره في أثر الترتيب والتعريف خارج عن تقرير القاعدة إلى التذوق البياني للشاهد.

ولم يعتمد السعد على السياقين- الحالي والمقالي- في كل تذوقه، بل نجده يعتمد على أحدهما فقط ومنه اعتماده على السياق الحالي- المقام - في تقرير قاعدة استعمال الأسلوب الحكيم في قوله تعالى : : ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِ ﴾ [البقرة: ١٨٩] من خلال شرح المقام الذي استدعاها، فلو انتفى المقام هنا لانتفت معه القاعدة ولم تتحقق ولكان الجواب مطابقاً للسؤال .

---

(١) المطول :٦٦٢

(٢) نفسه.

وهذا صريح نص السعد: "سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه .. فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف .. وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن الغرض لا السبب؛ لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ، لا يتعلق لهم به غرض " (١).

و في تعيين الجامع بين المستعار والمستعار منه، وذلك في تحليله لقوله تعالى: ﴿يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ٥٢﴾[يس: ٥٢].

فالسعد في تحليله لهذا الشاهد تذوق اختلاف المقام وأثره في أمرين:

أولهما نوع الاستعارة: فأجراها تبعية باعتبار أن المقام هو الموت والرقاد لا مجرد القبر يقول : " لأن المنظور هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه " (٢).

ثم يحتمل احتمالاً آخراً معتمداً فيه أيضاً على المقام بأنَّ المرقد بمعنى المصدر فتكون الاستعارة أصلية .

ثانيهما: أثر المقام في تعيين الجامع: فاعترض أن يكون الجامع عدم ظهور الأفعال في الموت؛ لأنه بهذا يكون في المستعار له أقوى من المستعار وهذا خلاف القاعدة البلاغية، ثم رجَّح أن يكون الجامع هو : " البعث " الذي هو في النوم أقوى وأظهر ، وقد اعتمد في ترجيحه هذا على المقام إذ يقول : " فقيل الجامع البعث الذي هو النوم أقوى وأشهر لكونه مما لا شبهة فيه لأحد " ثم يصرح بالمقام ويقول : " وقرينة الاستعارة كون الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ٥٢﴾[يس: ٥٢] " فقول السعد : " وقرينة الاستعارة كون الكلام كلام الموتى " (٣) هذا هو أثر المقام، وكل كلامه عن أثر المقام تجاوز لتقرير القاعدة إلى التذوق البياني للشاهد ولا شك .

وكما اعتمده في تعيين الجامع نراه يعتمده– المقام – في تعيين المحذوف أيضاً كما في قوله تعالى : ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا ٧٩﴾ [الكهف: ٧٩].

---

(١) المطول : ٢٩٥ .
(٢) السابق :٥٩٦ .
(٣) المطول :٥٩٦.

فنراه يقدر المحذوف في الشاهد بـ"سالمة أو غير معيبة " بالاستدلال بالمقام، ونصَّ على ذلك بقوله:" فإنه يدل على أن الملك كان إنما يأخذ الصحيحة دون المعيبة "[١].

كما أنه عاضد دلالة المقام بسياق قولي هو قوله تعالى : ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ [الكهف: ٧٩] الذي استنتج منه أن المقام يحتم أن تكون صحيحة لتأخذ، ولمنع الملك من أخذها لا بد أن يعيبها فلا يعاب عادة إلا الصحيح .

ويمكن أن نضيف إلى ما ذكره السعد أن من دلائل كون الوصف المحذوف " سالمة غير معيبة" شدة إنكار موسى على الخضر فعله﴿ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾[الكهف: ٧١] فلو أنها كانت غير سليمة لما استنكر عليه موسى- عليه السلام- خرقها أو إعابتها.

فتجاوز السعد تقرير القاعدة بتحديد المحذوف اعتماداً على المقام داخل ولا شك في التذوق البياني للشاهد.

كما اعتمده في تعيين نوع القصر في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ إذ رجح أن القصر للإفراد اعتماداً على المقام يدلنا على ذلك قوله : " حال كونه قصر إفراد نحو ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرؤ من الهلاك " فالمخاطبون وهم الصحابة- رضي الله عنهم أجمعين- عالمون بكونه- عليه السلام- مقصوراً على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرؤ من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمراً عظيماً أنزل استعظامهم هلاكهم منزلة إنكارهم إياه " [٢].

فالسعد اعتمد هنا في تعيين نوع القصر "بالإفراد " تنزيلياً على المقام للصحابة.

ولنا وقفة مع ترجيح السعد أن القصر للإفراد تنزيلياً ؛ فالإفراد يعني أنهم كانوا يعتقدون ولو تنزيلياً برسالته وخلوده . في حين إنَّ السياق المقالي والحالي يؤكدان

(١) السابق :٤٨٧.
(٢) المطول :٣٩٧

أن الاعتناء كان فقط بخلوده لا برسالته ، فالحال أن الصحابة- رضوان الله عليهم- كانوا فزعين من وفاة الرسول -ﷺ- وكان هذا اهتمامهم.

كما إنَّ السياق المقالي في الآيات دالٌّ على ذلك : " فإذا تتبعت ورود تلك الجملة ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ في سياق القصر في النظم المعجز، فضلاً عن استقصاء سياقها وسبب نزول الآية و نظمها، تجد ذلك كله مقتضياً أن القصر قصر قلب .

كما أن مواضع ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ في سياق القصر في غير هذا الموضع ينادي على دخولها في القصر ، فضلاً عن مجيئها لرد اعتقد المخاطبين ، وذلك في مجادلة القرآن لاعتقاد النصارى إلوهيته-عليه السلام – في قوله سبحانه : ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥] فجملة القصر مرادة إلى قوله : " صديقة .... وعلى هذا فدخول ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ في جملة القصر بيِّن ، إذ هو وصف لـ ﴿ رَسُولٌ ﴾ أي : ما هو إلا رسول من جنس الرسل الذين خلوا من قبله ، جاء بآيات من الله كما أتوا بأمثالها " [(١)] .

وعلى هذا فالقصر لقلب اعتقادهم السابق ورده ، كذلك فإن نظم الآية يقتضي القلب ويتضمنه، فإن ترتيب الإنكار بالفاء في قوله:﴿ أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾[آل عمران] على سابقه يؤيد أن يكون ذلك لرد اعتقاد عدم خلوده كما خلت الرسل من قبله ويستلزمه، وهو مفاد قصر القلب " [(٢)].

أما في قوله تعالى : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [يوسف: ٣٢] ، فقد تجاوز قاعدة الحذف إلى بيان أثر العادة في تعيين المحذوف ، ففعل (اللوم) دلَّ على وجود محذوف ، لكن تعيين هذا المحذوف كان مرجعه إلى العادة عند السعد وعلى ذلك نص بقول: " فلا يصح أن يقدر في حبه، ولا في شأنه لكونه شاملاً له ، ويتعين أن يقدر في مراودته نظراً إلى العادة "[(٣)] .

---

(١) علي عبد الحميد عيسي :اعتراضات الشيخ محمد الطاهر بن عاشور البلاغية في التحرير والتنوير عرض وتأصيل ودراسة . :٧٥٢ – ٧٥٣.
(٢) السابق :٧٥٢ – ٧٥٣.
(٣) المطول :٤٩١.

فاعتماد السعد على العادة في تعيين المحذوف أمر خارج عن تقرير القاعدة إلى التذوق البياني للشاهد.

ولي وقفة على ترجيح السعد إذ يظهر لي أن تقدير المحذوف " في حبه " أولى؛ لأنَّ السياق في عتب النساء لها ومواجهتها في الحب .

أما (المراودة) فلا يتأتى أن يكنَّ لمنها فيها خاصة أنها زوجة العزيز والفعل (لُمْتُنَّنِي) بتكرار النون فيه دلالة على تتابع اللوم، ولا يعقل أن يتتابع اللوم بشيء مخزي .

كما أن ترجيح السعد (المراودة) من دون الحب؛ لأن الحب كما قال : " لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره إياه " فيمكن الجواب عليه بأن عتب النساء لها لم يكن على حبها له ؛ بل على عدم موافقة يوسف- عليه السلام- لها في حبها وعدم قبوله منها .

كما إن السياق البعدي نسب المراودة إلى الجميع ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ ﴾ [يوسف: ٥١] فلا يمكن أن يلمنها على شيء هن فعلنه أيضاً . والله أعلم .

و ترى السعد يعتمد أثر المقام- السياق الحالي - باعتبارات مختلفة في شواهد أخر، ويعاضد ذلك قاعدته التي هو في صددها فمرة يراعي حال المتكلم، وأخرى يراعي حال المخاطب ومقامه.

أما مراعاة حال المتكلم فيظهر في تجاوزه تقرير قاعدة إنزال المضارع منزلة الماضي إلى بيان أثر مقامه في هذا التنزيل، وهذا خروج منه عن القاعدة إلى التذوق البياني، وذلك في تحليله لقوله تعالى :﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ ﴾ [السجدة: ١٢] إذ خرج عن القاعدة التي يقررها "فالمستقبل الذي أخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق الوقوع ، فهذه الحالة إنما هي في المستقبل ، لأنها إنما تكون في القيامة، لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فاستعمل فيها (لو وإذا) وهما مختصان بالماضي"[(١)]، متجاوزا هذا إلى بيان أثر مقام وحال المتكلم في

(١) المطول :٣٤٠

ذلك بنصه : " لأنه كلام من لا خلاف في إخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي"[١] ، ثم يصرح ويقول : " هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام " [٢].

فالسعد راعى هنا المقام وأثره في بلاغة الشاهد، كما إنه راعى أيضاً اطراد هذا الأسلوب في كل مقام مثل هذا المقام ، وكل ذلك داخل في التذوق البياني للشاهد القرآني عنده .

أما مراعاته لمقام المخاطب فتظهر في تحليله لقوله تعالى : ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[الحجرات:٧] وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [فاطر: ٩] إذا تجاوز تقرير قاعدة العدول بـ(لو) وإدخالها على المضارع والأصل فيها أنها تأتي مع الماضي المقطوع به، إلى بيان أثر حال المخاطب ومقامه في هذا العدول ونص على القاعدة بقوله : " فدخولها على المضارع ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ [الحجرات:٧] أي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً مؤقتاً " [٣].

وهذا تذوق بياني لأثر مقام المخاطب حيث علل ذلك بقوله : " لأنه كان في إرادتهم استمرار عمل النبي ـ ﷺ ـ على ما يستصوبون ، وأنَّه كلما عنَّ لهم رأي في أمر كان معمولاً عليه "[٤] .

فتعليله خروج الكلام عن مقتضى الظاهر كله خارج عن مجرد تقرير القاعدة إلى التذوق البياني للشاهد.

وأضيف على قول السعد أن حال الصحابة في رغبتهم متابعة الرسول- ﷺ- مغاير للمقام والسياق الذي وردت فيه؛ لذا خرج الكلام عن مقتضى الظاهر معهم؛ فسياق سورة الحجرات كله في وجوب متابعتهم للرسول ـ ﷺ ـ وطاعته من أول آية في السورة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾﴾ [الحجرات:

(١) نفسه.
(٢) المطول : ٣٣٩.
(٣) نفسه.
(٤) المطول :٣٤١.

١] فكل معالم سورة الحجرات في التأديب وسموِّ النفس وخاصة في التعامل مع الرسول- ﷺ-

أما في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ ﴾ [فاطر: ٩] فتجاوز السعد قاعدة خروج الكذب عن مقتضى الظاهر بوضع المضارع موضع الماضي إلى بيان أثر المقام في هذا العدول، إذ نصَّ على القاعدة بقوله " لاستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ؛ وذلك لأنَّ المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد ، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون " (١). ثم قال : " ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك ، وهو في الكلام كثير " (٢).

فتجاوزه القاعدة إلى التذوق البياني لمقام المخاطب في بيانه أنه لا يعدل للمضارع إلا إذا كان المخاطب مهتماً بمشاهدة الأمر .

وأضيف على كلام السعد أن تخير فعل ﴿فَتُثِيرُ﴾ من دون غيره من الأفعال الواردة في الآية بالعدول إلى المضارع ؛ لأنَّ تمام النعمة في الخلق تتجلى في هذا الفعل، فالخلق والإحياء للأرض الميتة لا يكون إلا بإنزال السحاب للمطر، والآية هنا في معرض النعم واستعمال المضارع أدعى للإطالة في تأمل النعمة .

وكما اعتمد السعد المقام في تعيين المحذوف اعتمد أثره في الزيادة وفي الذكر وفي الإطناب، وذلك في تحليله لقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [التوبة: ٣٠] ﴿ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ [البقرة: ٧٩] وقوله : ﴿هِيَ عَصَايَ ﴾ [طه: ١٨] .

وقوله : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [مريم: ٤]

ففي الشاهد الأول : ﴿ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [التوبة: ٣٠] يتجاوز السعد تقرير قاعدة بيان الزيادة في الآية إلى بيان المقام الذي استدعى هذه الزيادة ، وينص عليه بقوله: " أمثال ذلك إنما يقال في مقام يفتقر إلى التأكيد ، كما يقال لمن ينكر معرفة ما كتبه " (٣).

---

(١) المطول :٣٤١.
(٢) نفسه .
(٣) المطول :٤٨٣.

ثم يقول محللاً قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [التوبة: ٣٠] : " فمعناه أنه قول لا يعضده برهان، فما هو إلا لفظ يفوهون به لا معنى له .. وذلك لأنَّ القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم، ومعناه مؤثر في القلب ، وما لا معنى له مقول بالفم لا غير "(١).

فكلام السعد ظاهر أنه متجاوز للقاعدة التي تقف على تحديد موضع الزيادة إلى تذوق الشاهد البياني ببيان أثر المقام في الزيادة في كل من الكتابة زاد فيها (بأيديهم) أو القول الذي زاد فيه (بأفواههم) .

والذي يظهر لي من خلال سياق الآيات أن المقام في قوله تعالى:﴿ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ﴾ [البقرة: ٧٩] ليس للتأكيد كما ذكر السعد؛ فهم لم ينكروا كتابتهم للكتاب، كما لم ينص سياق سورة البقرة على ذلك، بل إن المقام مقام تعمد وإصرار على الذنب مهما حدث، ويعضد هذا سياق الآيات الذي وردت فيه هذه الآية الذي كان مليئاً بمخالفات أهل الكتاب وعنادهم وخروجهم عما أمرهم به الله – سبحانه وتعالى– فالمقام والسياق يدلان على بيان إصرارهم على الذنب لا تأكيده لهم.

كما إن في زيادة﴿ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ دفع توهم التجوز لأنهم باشروا الكتابة بأيديهم؛ وهذا أدل على ذمهم وأقوي في الوعيد ؛ولذلك بدأت الآية بالويل الذي لا يكون إلا في الإصرار على الذنب ومباشرته بالنفس .

أما المقام في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [التوبة: ٣٠] فليس لأن كلامهم لا يعضده برهان فقط ، بل إن كل موضع جاء فيه ﴿ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ في النظم الحكيم يكون لاستفراغ القول من مضمونه تمهيداً وتوطئة لقطع الجدال معهم وكف الحجة عنهم بأنهم لا يستحقونها؛ فكلامهم من غير دليل .

وقد وقف السعد على أن كلامهم من غير دليل ولم يكمل بأن الغرض التمهيد لقطع حجتهم، والشاهد أشبه بخلوِّ الخبر من التأكيد للدلالة على أنه مما لا ينكر ،

(١) نفسه .

وأن من الشواهد ما يثبته، ومن ثم فلا اعتبار لمنكر إن وجد ، وهذا كذلك يكون توطئة لقطع الاستدلال على معاند قوله وتمهيد للإعراض عنه .

فلا يستطيل الخطاب معهم إلا فيما ظاهره قد يخدع المخاطب، ومن هنا يعمد النظم إلى التفصيل في بيان كذبهم بالدليل ، أما إذا ابتدأ النظم الحكيم ببيان أن الكلام: ﴿ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ فهذا قرع لهم وبالتالي لا حاجة إلى الاستطالة معهم فيكون تركهم أولى، ومن ثم نجد مواقعها في الذكر الحكيم عند المغادرة والترك، أو عدم المبالاة بالخصم لقلة مقتضيات عقله . والله أعلم .

أما الشاهد الثاني:﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨] فقد تجاوز السعد بيان قاعدة ذكر المسند إليه إلى بيان المقام المستلزم لهذا الذكر ونص على ذلك بقوله : " في مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لتعظيمه وشرفه " [١] ثم يتجاوز ذلك بقوله : " ولهذا يقال الكلام مع الأحياء .. وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج " [٢].

فالسعد هنا ينص على مقامات تطويل الكلام من خلال تذوقه البياني للشاهد القرآني، وهذا كله تجاوز عن تقرير القاعدة فهو يجعل هنا إطالة الكلام في مقامين هما :

١) الكلام مع الأحباب .

٢) والافتخار والابتهاج .

قاعدة مطردة، وهذا منصوص عليه عند البلاغيين في موضعين في ذكر المسند إليه في غرض بسط الكلام، وفي التكرار في الإطناب[٣].

كما نص عليه أنه سنة من سنن كلام العرب كما ورد عند الجاحظ في كتابه البيان والتبيين "فأما الخطب بين السماطين ، وفي إصلاح ذات البين فالإكثار في غير خطل والإطالة في غير إملال وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك كما إن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته" [٤].

---

(١) المطول :٢١٣.

(٢) نفسه .

(٣) ينظر كتب البلاغيين في التقعيد البلاغي.

(٤) عمرو بن بحر الجاحظ:البيان والتبيين، ط١، ت: المحامي فوزي عطوي ،دار صعب – بيروت، ١٩٦٨م.: ٧٦/١

وقال في موضع أخر معلقا على قول الشاعر:

يرمـــون بالخطـــب الطـــوال وتـــارة ∴ وحـــــي الملاحـــــظ خيفـــــة الرقبـــــاء

فمدح كما ترى الإطالة في موضعها والحذف في موضعه(١).

وأما في الشاهد الثالث : فقد تجاوز السعد قاعدة الإطناب إلى التذوق البياني ببيان أثر المقام في جعل الكلام مطنباً وموجزاً في آن واحد ، وذلك في تحليله لقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ ﴾ [مريم: ٤] فقد نصَّ هنا السعد على أثر المقام في الإطناب أولاً بقوله: " فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف، وهو قولنا: يا رب شختُّ، لكنه إيجاز بالنسبة إلى ما يقتضيه المقام ؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب... " .

والسعد – هنا– نصَّ على المقام الجزئي فقط الذي هو انقراض الشباب في حين لم يذكر المقام الكلي الذي هو المناجاة والتلطف في المسألة والافتقار لله ، خاصة أن سورة مريم كلها كان مرادها الرحمة وانقراض الشباب جزء مما يطلب له الرحمة.

وللسعد التفاتة جيدة في النظر إلى الكلام باعتبارين مختلفين ؛ إذ رآه مطنباً بالنسبة للمتعارف عليه، وموجزاً بالنسبة للمقام الذي ورد فيه وهو الاستعطاف .

ويعتمد السعد على المقام متجاوزاً تقرير القاعدة في بيانه لقاعدة الجمع بين أكثر من أسلوب للتأكيد، فالتأكيد لا يكون إلا بتوكيد واحد ولكن قد يستلزم المقام أكثر من مؤكد وهذا ما ذكره السعد في تحليله لقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الحجر: ٣٠]

إذ نص على اقتضاء المقام للتأكيد وذلك بنصه: "بناء على كثرة الملائكة، واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم ، واشتغال كل منهم بشأن ؛ وبهذا يزداد التعيير والتقريع على إبليس" (٢) ، فالتوكيد بـ (كل) لا ينفي الاستغراق للجميع ، ولا يثبت استغراق الأفراد، ولكن (أجمعون) فيه دلالة أن الساجد كل فرد من أفراد جنس الملائكة وهذا ما قصده السعد بذكر القاعدة .

---

(١) البيان والتبين: ٩٦/١

(٢) المطول :٢٤٢.

إلا أن تعيينه أن المقام (تقريع إبليس) فيه نظر؛ إذ إن تقريع إبليس لما يأت بعد ، بل إنه أتى بعد ذلك فيكون معنى ثانوي وتكون ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠] سياق مقالي لما سيأتي بعده .

أما المقام هنا ففيه تعظيم الخالق والإجلال له- سبحانه وتعالى- إذ إن التفصيل في أصل خلق آدم في السورة لا يستدعي السجود له ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ ﴾[الحجر: ٢٦] ولكن السجود كان لأجل عظمة الخالق الذي نفخ فيه من روحه.

وأول ورود لنفخ روح من روح الله في ابن آدم كان في هذه السورة ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الحجر: ٢٩] ، ثم ذكر بعدها ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾[الحجر: ٣٠] موضع الشاهد .

ثم يدفع السعد توهم عدم إرادة الاستغراق الكلي أو عموم الاستغراق للكل في قوله: " بناء على كثرة الملائكة، واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم ، واشتغال كل منهم بشأن ؛ وبهذا يزداد التعيير والتقريع على إبليس" فهذه الكثرة والاشتغال توهم عدم سجودهم كلهم لانشغالهم فجأت (كل) لتأكد الكل لعموم الاستغراق.

وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة: ٢٣] يتجاوز السعد قاعدة استعمال (إن) إلى بيان أثر المقام في استعمالها في أمر متحقق، وهو الريب منهم ويوجه السعد أن المقام هو الذي اقتضى العدول باستعمالها هنا متحملاً لاستعمالها وجهين :

١) أن تكون للتوبيخ: يحتمل أن يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير أن الارتياب مما لا ينبغي أن يثبت إلا على سبيل الفرض ويصرح بتأثير المقام في ذلك بقوله : " لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن أصله ، وهو أن الآيات الدالة على أنه منزل من عند الله"[١] .

٢) أن يكون التغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم .

(١) المطول :٣٢٢.

وتوجيه السعد صحيح؛ لأنَّ المقام في تأكيد صدق القرآن ونفي الريب فكيف يأتي به على سبيل الفرض؟

فاستعمال (إن) لو كان على أصل وضعها لا يتلاءم مع الدلالة على صدق القرآن ، والمقام كله في دلائل صدق القرآن من أول السورة سواء في موقف المخاطبين منه﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤].

أو في الدلائل الكونية الدالة على صدق القرآن وقدرة الخالق على إنزال القرآن ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[البقرة: ٢١ – ٢٢] .

ثم قال تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣] موضع الشاهد، فالآيات – هنا- على سبيل التوبيخ . والذي صرف استعمال (إن) عن أصلها والعدول بها عن أصل الوضع إلى غرض آخر هو المقام كما صرح السعد .

كما اعتمد السعد في تذوقه للشاهد القرآني على السياق الكلي للقرآن الكريم ويظهر ذلك في تذوقه لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ ﴾[إبراهيم: ١٠].

يدلنا على ذلك قوله : " أن الكفار القائلين بهذا القول أعني : إن أنتم إلا بشر كانوا يعتقدون أن البشرية تنافي الرسالة في الواقع .. " [(١)] .

فالسعد يعطينا السياق الكلي للقرآن، وهو أن الكفار في كل موطن قالوا فيه ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ يعتقدون أن البشرية تنافي الرسالة في الواقع ، وعلى هذا يكون نوع القصر في كل موضع ورد فيه قولهم هذا قصر قلب اعتماداً على السياق الكلي للقرآن .

(١) المطول :٣٩٨.

المبحث الثالث
أثر الاحتمـالات في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني

وللسعد تذوق بياني في النظر إلى الاحتمالات التي يحملها الشاهد القرآني، ومنه تذوق في احتمالات بين التقديم والتأخير تارة ، وتارة أ خرى بين الفصل والوصل، وثالثة بين الذكر والحذف .

والسعد في نظره للاحتمالات يقف أحياناً على ما قاله السابقون بما يدل على موافقته على ما نهجوا إليه كما في الفصل والوصل .

وقد يفصِّل كلامهم وتقديرهم، كما في نظره للشاهد: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ ﴾ [العلق: ١]

وأخرى نجده يزيد بذكر العلة من التقديم والتأخير أو الحذف .. تفصيل ذلك فيما يلي:

-الشواهد التي نظر فيها إلى الاحتمالات بين التقديم والتأخير قوله تعالى : ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾[العلق: ١] .

وقوله تعالى :﴿ وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر: ٢٨].

والسعد في تحليل قوله تعالى : ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق: ١] يبين ما عليه النظم من تقديم المسند (اقرأ) على المتعلق به (باسم ربك) والاحتمال الآخر وهو تقدم المتعلق (باسم ربك) على المسند (اقرأ) .

فالسعد قرر القاعدة بقوله : " فإنه قد قدم الفعل ، فلو كان التقديم مفيد للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ، ويقدم باسم ربك ؛ لأن كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته "[(١)] .

ثم يتجاوز هذه القاعدة إلى ترجيح واقع النظم على الاحتمال الذي يقدم المتعلق به ببيان وجه الأهمية وينص عليه بقوله " وأجيب بأن الأهم فيه القراءة " لأنها أول سورة نزلت ، فكان الأمر بالقراءة أهم ، كذا في الكشاف " [(١)].

---

(١) المطول :٣٧٧.

والسعد يصرح بنقله هذا التوجيه عن صاحب الكشاف وقد ذكره الزمخشري بعد أن قارن بين تقدير الفعل متأخراً عن (بسم الله) ومتقدماً عليه في ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ في نصه الذي يقول فيه : "فإن قلت لم قدرت المحذوف متأخراً ؟- أي في بسم الله أبدأ- قلت: لأنَّ الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق ؛ لأنهم كانوا يبدأون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات ، باسم العزى ، فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله -عز وجل- بالابتداء ، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل، كما فعل في قوله : ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥].. فإن قلت: فقد قال ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ فقدم الفعل ، قلت : هناك تقديم الفعل أوقع ؛ لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم "[٢] .

والوجه الذي رجحه السعد موافقاً فيه الزمخشري صحيح بدليل سياق السورة نفسها؛ إذ البناء الرئيس للسورة كلها من أولها إلى آخرها في الأمر بالصلاة ، والجهر بالدعوة وكل ذلك متعلق بالقراءة ، لذا تكررت القراءة، فالسمت الرئيس لها إذن متعلق بقراءة القرآن، وليس هناك منازعة في اسم المتبرك به حتى يقدم .

وكما يبدأ السعد في نظره إلى الاحتمالات التي يحتملها الشاهد مرجحاً واقع النظم ، نراه في شاهد آخر ينص على أن الاحتمال الذي لم يقع عليه واقع النظم الحكيم مخل بالبناء التركيبي ومفسد للمعنى ، ومن ثم فهو يستبعده ابتداء، وذلك في تحليله لقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر: ٢٨] فهو ينص ابتداء بقوله : " أو لأن في التأخير إخلال ببيان المعنى ، نحو: ﴿ وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر:٢٨] فإنه لو أخرَّ (من آل فرعون) عن قوله : (يكتم إيمانه) لتوهم أنه من صفة يكتم فلم يفهم أنه منهم .. " ويتجاوز السعد القاعدة في نظره للاحتمالات ببيان سبب التقديم فيقول : " والسبب في تقديم الأول أعنى: مؤمن ظاهر ؛ لأنه شرف الأوصاف " [٣].

فالسعد هنا يعتمد على المقام في بيان ترجيح الواقع على الاحتمال ، والمقام في مدح هذا الرجل ، فلو تقدم (آل فرعون) على (رجل) لتوهم أنه مذموم ، خاصة أن

---

(١) نفسه.
(٢) الكشاف : ٣/١.
(٣) المطول : ٣٧٨.

نظم القرآن كله حين يتقدم قول ويأتي بعده (آل فرعون) مباشرة لم يرد إلا على الذم لا المدح .

فلما تقدم الرجل والإيمان تمخض الغرض للمدح ، والسعد في نصه السابق أومأ إلى المفاضلة وإلى السبب فيها .

وللسعد نظر بين واقع النظم والاحتمال في الإيجاز والإطناب، وذلك في تذوقه للشاهد القرآني ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا﴾ [الإسراء: ١] فالسعد يتجاوز قاعدة بيان نوع الإطناب أنه بالتتميم إلى بيان الغرض منه الذي يلائم السياق؛ إذ يقول معلقاً على ذكر الليل في الشاهد : " ذكر ليلاً مع أن الإسراء لا يكون إلا بالليل ؛ للدلالة على تقليل المدة ، وعلى أنه أسرى في بعض الليل " (١).

فالسعد يشير إلى أن تنكير ليل هنا دالٌّ على التقليل .

ودلالة التقليل التي ذكرها السعد تتلاقى مع الفاعل ، والمقام ، وافتتاح الآية؛ فالفاعل هو الله –سبحانه وتعالى– وله طلاقة القدرة –سبحانه– فكون الإسراء يكون في زمن قليل فهذا متلائم مع طلاقة قدرة الفاعل.

كما إن المقام المذكور فيه التنكير مقام إعجاز ومنّة على الرسول– ﷺ– يعاضد هذا الابتداء بـ (سبحان) التي فيها تنزيه لله– سبحانه وتعالى– عمن يشابهه في فعله أو قدرته .

فلفتة السعد فيها تذوق بياني خارج عن تقرير القاعدة ولا شك .

وله تذوق بياني في النظر إلى جملة الشرط بين الماضي والمضارع، يظهر ذلك في تحليله لقوله تعالى : ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٦٥﴾ [الزمر: ٦٥].

فالسعد يرجح واقع النظم الذي جيء فيه بالماضي مع (إن) خلافا لمقتضى الظاهر الذي يقضي بأن تأتي (إن) مع المضارع لكونها تدل على أن الأمر غير مقطوع به وهذا ملائم للمضارع لا للماضي ، بقوله: " فالخطاب لمحمد –عليه

(١) المطول :٤٩٩.

السلام – وعدم إشراكه مقطوع به ، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازاً للإشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض " [١].

ثم يتجاوز السعد القاعدة بتذوق بياني يبين سبب العدول هنا بقوله : " ولا يخفى عليك أنه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الإشراك وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله " [٢].

فالسعد يشير إلى أن التعريض يتعلق دائماً بما حدث لا بما سيحدث ، إذ يعرِّض للمخاطب بفعل قد وقع فيه ، ومن ثم لا يتأتى التعريض في المضارع الذي يدل على حصول في المستقبل ؛ لذا أتت (إن) مع الماضي عدولاً عن القاعدة البلاغية .

وللسعد تذوق بين واقع النظم والاحتمال في الوصل والفصل .

سواء كان الفصل لكمال الانقطاع كما في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٥ ﴾ [البقرة: ١٥] مفصولاً عن قوله: ﴿ وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤ ﴾ [البقرة: ١٤]

أو كان الفصل لكمال الاتصال كما في قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ﴾[البقرة: ١ – ٢] .

ففي الشاهد الأول ينقل السعد في تذوقه للشاهد البلاغي ما ذكره السابقون [٣].

فينقل فهمه لتوجيههم سبب امتناع العطف بقوله : " أن تقديم المفعول ونحوه من الظروف وغيرها يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم، وهو أن خذلهم وخلاهم وما سولت لهم أنفسهم مستدرجاً إياهم من حيث لا يشعرون مختصاً بحال خلوهم إلى شياطينهم، وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال"[٤].

---

(١) السابق :٣٣٠.
(٢) نفسه.
(٣) السابق :٤٤٧
(٤) السابق :٤٣٨.

وهو بهذا ينقل رأي صاحب الدلائل نقلاً[١]، وذكر مثل هذا صاحب المفتاح ومن أتى بعده، إلا أن السعد لم يذكر الوجه الآخر لاحتمال الوصل في الآية إذ منع السابقون العطف لسببين :

١) أن يدخل الكلام في الشرط وهذا ذكره السعد .

٢) الخلط بين كلامهم وكلام الله –عزوجل– وهذا لم يذكره السعد وذكره غيره، إذ نص صاحب الدلائل عليه بقوله : " ثم إنك تجده قد جاء غير معطوف، وذلك لأمر أوجب أن لا يعطف وهو أن قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] حكاية عنهم أنهم قالوا وليس بخبر من الله ..وإذا كان كذلك كان العطف ممتنعاً لاستحالة أن يكون ذلك هو خبر من الله تعالى معطوفاً على ما هو حكاية عنهم"[٢].

والسعد في تأييده الواقع الذي ورد عليه النظم نقل عن الجرجاني قوله من دون زيادة ولا تعقيب ، بل إنه أسقط التوجيه الثاني لمنع العطف وهو أن يدخل ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ في كلامهم هو كذلك ، إلا أن التفاته لبيان علة القطع يدخل في التذوق البياني ويتجاوز مجرد تقرير القاعدة البلاغية .

وهذا القطع عن الوصل عادة من عادات نظم القرآن عند حكاية حال من أحوال المنافقين خصوصاً ؛ إذ يأتي الكلام بعده مقطوعاً غير موصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [التوبة: ١٢٧] وقوله : ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩].

أما تذوقه للاحتمال وواقع النظم بين الفصل والوصل لكمال الاتصال فكان في تحليله لقوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢] فتراه أيضاً يتجاوز مجرد تقرير القاعدة في بيان شاهد الفصل لكمال الاتصال بين (الكتاب) و (لا ريب) إلى بيان تعليل هذا القطع، فالفصل في الشاهد هو مقصود الكلام وجعله السعد هو الوجه المختار بنصه الذي قال فيه : " (ألم) جملة مستقلة أو طائفة من حروف

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٦٦– ٦٨.
(٢) دلائل الإعجاز : ٦٨.

المعجم مستقلة ، و(ذلك الكتاب) جملة ثانية، و(لا ريب فيه) جملة ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار " [١] .

ثم يوجه السعد اختيار واقع النظم على احتمال الوصل ببيان مفهوم ما ذكره صاحب الكشاف أن القطع فيه توكيد على كمال الكتاب ونص عليه صاحب الكشاف بقوله: "حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق ، وذلك لمجيئها متآخية آخذاً بعضها بعنق بعض، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها ، وهلم جرا إلى الثالثة والرابعة . بيان ذلك أنه نبه أولاً على أن الكلام المتحدى به ، ثم أشير إليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال . فكان تقريراً لجهة التحدي ، وشداً من أعضاءه ، .. فكان شهادة وتسجيلاً بكماله " [٢].

كما إن السعد صرح –أيضاً– بتوجيه الجرجاني للفصل أنه " بيان وتوكيد وتحقيق " [٣] وزيادة تثبيت له بمنزلة أن يقول:" هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب" فتقيده مرة ثانية لتثبيته ، وبهذا تتضح موافقة السعد لمن سبقه في توجيه الفصل في كلا الشاهدين .

كما يقف السعد على ما وقفه من سبق في واقع النظم والاحتمال في الحذف في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠] إذ قدر الحذف بـ " لو تَملكون تَملكون " وذكر القاعدة وتوجيهها بنص صاحب الكشاف : " تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الأول، وأبدل من ضميره المتصل أعنى الواو ضمير منفصل وهو (أنتم) لتقدير الاتصال لسقوط ما يتصل به " [٤].

فظاهر التركيب في الشاهد قل " لو تملكون تملكون " وما جاء عليه النظم الحكيم عدول عن أصل التركيب، والسعد وافق صاحب الكشاف في تقديره للمحذوف.

كما وافقه في توجيهه لهذا التقدير بنص صاحب الكشاف الذي قال فيه : " هذا ما يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن أنتم تملكون فيه دلالة

---

(١) المطول :٤٤١.
(٢) الكشاف :٣٢/١.
(٣) الدلائل : ٦٦.
(٤) الكشاف : ٢/ ٦٩٦ . المطول :٣٠٤

على الاختصاص ، وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ ... ؛ لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر"[١] يعني كما أن قولنا: أنا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبره يفيد الاختصاص ، فكذا لو أنتم تملكون لكونه مثله في الصورة " [٢].

والسعد يقف على نقل توجيه من قبله للحذف دون أن يضيف،ويمكن أن نضيف أن ما جاء عليه واقع النظم ﴿لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾ بالاسمية بالرغم أن (لو) يليها الفعل لا الاسم . فعدول النظم هنا إلى الاسمية لما في الفعل من دلالة التجديد والانقطاع، أما الاسم ففيه دلالة على أنه طبع متأصل فيهم ، وهذا أبلغ في الذم وفي وجه المقارنة بين حال المخلوقين وطبائعهم الناقصة وبين حال الخالق المنفرد بطلاقة القدرة.وهذا سمت سارت عليه سورة الإسراء من أولها حتى ختامها .

وهذا وجه من وجوه المقارنة الدائرة في السورة ومتجانس مع بدء السورة بـ ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾[الإسراء: ١] .

ويتجاوز السعد تقرير القاعدة إلى التذوق البياني لما ورد به النظم وما يحتمل أن يكون عليه في تذوقه لقوله تعالى:﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٞ ٦﴾ [الذاريات: ٦].

وقوله تعالى:﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّمَنۡ خَافَ عَذَابَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ﴾ [هود: ١٠٣].

إذ تجاوز تقرير قاعدة خروج الكلام عن مقتضى الظاهر في التعبير عن المستقبل بصيغة اسم الفاعل ، والتعبير بصيغة اسم المفعول إلى تذوق الفرق بين ماعليه النظم في بينة اللفظة وما يحتمل أن يكون عليه ونص على ذلك بقوله :" فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل ، وإن شئت فوازن بين قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٞ ٦﴾ و﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ ١٠٣﴾ وقولك : إن الدين لينفع . وذلك يوم يجمع له الناس، لتعثر الفرق بينهما ، وعُلم أن مقتضى

(١) الكشاف : ٢/ ٦٩٦ .
(٢) االمطول :٣٠٤.

الظاهر فيما لم يقع هو الفعل ، والعدول إلى الوصف للتنبيه على أنه متحقق الوقوع" [١]

فالسعد يبين الفرق في المعنى بين استعمال اسم الفاعل واسم المفعول وبين الفعل ، فذكر أن النظم لم يرد فقط الاستقبال بل قصد إلى الاستقبال وتمكن الوصف وثباته ، فليس المعنى الحدوث فقط – وهذه دلالة الفعل – بل المراد تأكيد الوقوع مع تمكن الوصف وثباته ، وهذا لا يكو ن إلا باسم الفاعل واسم المفعول .

وهذه الاحتمالات قائمة على اختلاف البنية بين اسم الفاعل والمفعول وبين الفعل،وتذوق السعد للفرق الدلالي بين البنيتين داخل في التذوق البلاغي للشاهد ولاشك.

(١) المطول :٢٩٦.

المبحث الرابع
أثر التماسك النصي في تذوق السعد للشاهد القرآني

للسعد تذوق بياني معتمد على التماسك النصي في الشواهد القرآنية يتجاوز فيه تقرير القاعدة إلى بيان أثره في الشاهد .

وللتماسك النصي الذي تذوقه السعد طرق وأدوات فقد يكون في تركيب الآية الواحدة ، وربما يرد بين آيتين، أو بين النظم القرآني كاملاً .. وتكون أداته الاسم الموصول تارة، وأخرى الدعوى وإجابتها، وثالثة جمع المتفرق، ورابعة عن طريق التغليب ، أو التدرج ، أو القسم .

أما الشواهد التي طريقها التماسك بين تركيب الآية ذاتها ففي قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر: ٦٠] .

وقوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ [هود: ١٢٣] .

وقوله تعالى : ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴿٤﴾﴾ [التكاثر: ٣ – ٤] .

وقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] .

وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴿١١﴾﴾ [البقرة: ١١].

وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿١٩﴾﴾ [الرعد: ١٩] .

فالسعد في الشاهد الأول يتجاوز تقرير القاعدة التي مبناها تعريف المسند إليه بالموصولية إلى بيان أثر التماسك النصي في الشاهد و ينص على ذلك بقوله : " وأما ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ فإن منه إيماء إلى أن الخبر المبني على أمر من جنس العقاب والإذلال"(١).

وأداة التماسك عنده هي اسم الموصول (الذين) الذي استدعى صلة كانت ﴿يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي﴾وهذه الصلة اقتضت وصفاً معيناً وجزءاً مناسباً لنوع الوصف فورد الجزاء ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾.

فالسعد بيَّن التماسك ابتداء من اسم الموصول، ثم بيَّن كيف اقتضى صلة استلزمت بدورها وصفاً مناسباً لها ، ومن ثم وردت الآية كالكلمة الواحدة التي

---

(١) المطول :٢٢٠.

دخلت كلها تحت اسم الموصول (الذين) كما إن التماسك هنا ورد عنده في الآية الواحدة .

ومن الشواهد التي كان طريق التماسك فيه تركيب الآية ذاتها قوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ وَٱنتَظِرُوٓاْ ﴿١٢٣﴾﴾ [هود: ١٢٣] ، إذ يظهر التغليب أداة للتماسك النصي عند السعد في تحليل قوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ [هود: ١٢٣] .

فالسعد ينص على ذلك بقوله : " والمعنى تعمل أنت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم، ولا يجوز أن يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع أن يخاطب في كلام واحد اثنان أو أكثر من غير عطف أو تثنية أو جمع .. " (١).

فإذا تعدد المتحدث عنهم لا بد أن يكون هناك عطف أو تثنية أو جمع وإلا فالخطاب على التغليب كما في هذا الشاهد ؛ فالخطاب موجه للرسول- ﷺ- ودخل معه في الخطاب جميع أمة الدعوة على التغليب، ومن ثم فالتغليب هو الذي أوجد التماسك النصي هنا؛ إذا أدخل كل المخاطبين سامعين للخطاب أو غير سامعين ، مكلفين أو غيرهم مؤمنين أو مشركين في هذا الخطاب عن طريق التغليب الذي جمع كل الخطابات في السورة ترغيباً أو ترهيباً ، ثواباً أو عقاباً في خطاب ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ [هود: ١٢٣] .

ومن هنا أتى التماسك النصي لكل خطاب بأن الله ليس غافلا، فكل مجزي بحسب عمله .

ويعتمد السعد في تحليل قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴿٤﴾﴾ [التكاثر: ٣-٤] على التماسك النصي في تركيب الآية وما يليها جاعلاً أداته في ذلك التكرار بالعطف بـ(ثم) .

وتجاوز السعد قاعدة الإطناب بالتكرير إلى بيان نكتة هذا التكرير معتمداً على التماسك النصي بين الآيتين تذوق بياني لها ولا شك ويظهر هذا التذوق للتماسك النصي في نصه:"وفي تكريره تأكيد للردع والإنذار وفي الإتيان بلفظ (ثم) دلالة على

(١) المطول :٣٢٥.

أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول وأشد ... ؛ وذلك لأن أصل (ثم) للدلالة على تراخي الزمان " [١].

فقوله : (أبلغ) تدرج في المعنى ناتج عن التماسك النصي الذي طريقه التكرير بين الآية الأولى والثانية ، هذا التدرج كان فيه ارتقاء وارتفاع في الإنذار بين الإنذار الأول والثاني .

وكما اعتمد السعد في بيان التماسك على التكرار، فقد اعتمد أيضاً على العطف بـ(ثم) خاصة، وجعل له مدخلاً في الرقي لدلالة (ثم) على التراخي الذي نصَّ على أنه للزمان هنا ..

ولا يمنع أن يكون رتبيًّا أيضاً فكلما رأوا من الدلائل كلما وصلوا إلى يقين بعده عين يقين.

في حين كانت أداة التماسك في ترتيب الآية في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[النساء: ٧٢] عند السعد (القسم) إذ ينص على التماسك النصي بقوله : " بأنَّ التقدير لمن أقسم بالله ليبطئن ، والقسم وجوابه صلة من" [٢].

فالسعد هنا ينبه لارتباط أجزاء الجملة ارتباطاً تلازمياً ما بين القسم وجوابه، فالقسم لا بد له من جواب (ليبطئن) والقسم وجوابه وقع صلة لاسم الموصول (من).

والتفاتة السعد لهذا تذوق بياني ولا شك، وإن كان نقله عن الزمخشري[٣] إلا أنه اعتد به وقبله .

ونراه في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾[البقرة] وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿١٩﴾ ﴾ [الرعد: ١٩] يعتمد في تذوقه البياني على التماسك النصي في الآية، وأداته في الشاهدين جواب لدعوى إما مذكورة ما في الشاهد الأول أو مفهومه كما في الشاهد الثاني .

---

(١) المطول :٤٩٤.
(٢) السابق :٢٤٠.
(٣) الكشاف :٥٣٢/١ .

فالسعد يصرح بالتماسك النصي بين دعوى المنافقين في سورة البقرة ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ ورد الله عليهم دعواهم بقوله :﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] .

بقوله:" ادَّعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر، من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ للرد عليهم مؤكداً بما ترى من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد .. "(١).

فالسعد يتجاوز تقرير قاعدة استعمال (إنما) في القصر في أمر معلوم للمخاطب إلى بيان التماسك النصي بين الدعوى وجوابها بالتشاكل والتناسب بين الدعوى التي وردت بالقصر والرد الذي أتى أيضاً على سبيل الحصر؛ليلائم الحصر السابق، بل يزيد على ذلك السعد بأن ذكر أن التشاكل أيضاً ورد باستعمال الاسمية كما ورد كلامهم: ﴿نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ فكان الرد بالاسمية الدالة على الثبوت أيضاً ﴿هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾.

كما ذكر السعد أدوات أخرى تلائم دعواهم: أن الأمر معروف –في الرد عليهم– إذ عرف في الرد عليهم الخبر(المفسدون) دلالة على الحصر –أيضاً– فحصرهم على الإفساد مقابل لحصرهم أنفسهم على الإصلاح، وكذلك نص على توسط ضمير الفصل: ﴿ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ تأكيداً على الحصر، وكل ذلك من التماسك النصي الذي شاكل فيه الرد الدعوى .

وأضيف على كلام السعد أن الحصر في الردَّ عليهم لم يرد بـ(إنما) كما كان قولهم بل ورد بـ ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ ذلك مراعاة لحال المخاطبين؛ فهم زعموا أن صلاحم ظاهر، وهذا يحوي إنكارهم الفساد فيهم، فكان من التناسب أن يرد الرد عليهم بتوكيد ما أنكروه من الفساد ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾.

ولا يصلح لحالهم والرد عليهم أن يرد الحصر بـ(إنما) الدَّالة على كون الأمر غير مجهول للمخاطب كما أتت دعواهم؛ لأن السياق يدل على إنكارهم الفساد فيهم ودعواهم الصلاح فكأن النظم رد بأسلوب يناسب واقع فسادهم لا توهم دعواهم ، وكل ذلك داخل في التماسك النصي .. في الآية من أولها .

(١) المطول : ٤٠٠

كما نبه السعد على التماسك النصي في تعقيب الآية بـ ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٣﴾﴾ بقوله:"تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ "(١)، فالآية يمسك بعضها ببعض من بدء نهيهم عن الفساد ﴿لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ إلى دعواهم أنهم مصلحون ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ ثم الرد على دعواهم بالحصر كما ادعوا، وهذا الحصر شمل النهي والردّ على الدعوى ﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ ثم بتعقيب الآية ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٣﴾﴾ الذي فيه تقريع وتوبيخ على دعواهم الكاذبة والتي أخرجوها مخرج القصر الدال على كون الأمر معلوماً .

والدعوى في هذا الشاهد كانت مقولة ومصرح بها، أما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿١٩﴾﴾[الرعد: ١٩] فالدعوى كانت مفهومة من السياق، وهذا ما نص عليه السعد بقوله: " فإنا نعلم قطعاً أن ليس الغرض من قوله : ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿١٩﴾﴾ أن يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن أن يذم الكفار وأن يقال : إنهم من فرط الجهل كالبهائم " (٢).

والقاعدة التي اعتمدها لإثبات وجود التماسك النصي في (إنما) هي ما صرح بها الإمام في الدلائل من أن القصر (بإنما) يحوي تعريضاً بأمر هو مقتضاه(٣).

ومن هنا فهم السعد أن هناك دعوى غير مصرح بها كانت طريقا للتماسك النصي، فقصر التذكر على أولي الألباب فيه تعريض ولا شك بالكفار، فكأن المعنى هم من يتذكر دون سواهم .. وهذا ما نص عليه السعد بقوله : " ولكن أن يذم الكفار وأن يقال : إنهم من فرط الجهل كالبهائم "(٤) .

وبالنظر إلى السياق نجد أنه كان حقاً في تفضيل المؤمنين والتعريض بمن سواهم إذ قال تعالى :﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] ثم قال : ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧] وقال : ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ ۚ أُولَٰئِكَ

(١) السابق : ٤٥٠ .
(٢) نفسه .
(٣) دلائل الإعجاز :١/ ٩٦ .
(٤) المطول :٤٥٠.

لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٨﴾ ﴾ [الرعد: ١٨] ثم أتى موضع الشاهد فبدأ بقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ﴾ [الرعد: ١٩] ثم عقَّب بموضع الشاهد للتماسك النصي هنا ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩﴾ ﴾ الذي فهم منه -تبعاً لما تقدم- أن فيه تعريض بمن لا يعلم بأن لا عقول لهم فهم كالبهائم كما ذكر السعد، وكل هذا التذوق تجاوز عن القاعدة ودخول في التذوق البياني ولا شك.

وكما اعتمد السعد في تذوقه البياني للتماسك النصي على التماسك في تركيب الآية الواحدة والآيتين المتتاليتين ، كذلك اعتمده بين النصوص المتفرقة اعتماداً على أن نظم القرآن كله كالآية الواحدة، أو كالكلمة الواحدة كما قال العلماء .

ويظهر هذا التذوق البياني عنده للتماسك النصي بين النصوص المتفرقة في تجاوزه لتقرير القاعدة إلى بيان أثر التماسك في تحليله لقوله تعالى:﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة: ٢٤] وتحليله لقوله تعالى : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ [الشورى: ١١] .

أما في قوله تعالى : ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة: ٢٤] فيشير إلى أن التماسك ورد بين آيتين متفرقتين في القرآن الكريم وأداته الاسم الموصول، وينص السعد على ذلك بقوله في قوله تعالى:﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ " أن الصلة يجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل أنهم علموا ذلك بأن سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم ﴿ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ ﴾ " فالسعد يتجاوز قاعدة التعريف إلى بيان التماسك النصي بين الآيتين الذي اقتضى تعريف (النار) بالموصولية باعتبار أنها معروفة لهم من آية تقدمت في النزول في سورة التحريم " وهذا ما يسمى في النقد الحديث (بالإحالة).

والسعد ينقل علَّة للتماسك النصي عن الزمخشري مراعياً فيهما مرة ترتيب النزول المصحفي ومرة المتلقي ويزيد عليها بأخرى من فهمه: أما ما نقله عن الزمخشري فهو قوله : " إنما جاءت النار هنا- يقصد في موضع سورة البقرة - معرفة وفي سورة التحريم نكرة ؛ لأن الآية في سورة التحريم نزلت أولاً بمكة فعرفوا منها آخراً

موصوفة بهذه الصفة ، ثم جاءت في سورة البقرة مشاراً بها إلى ما عرفوه بها أولاً " [١].

وهذه العلة المأخوذة عن الزمخشري للتعريف فيها نظر إذ أن اعتبار النزول في خصوصية التركيب غير معتبرة عند العلماء، وإلا لم ورد البلد منكراً في آية سورة البقرة ﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا ﴾ [البقرة: ١٢٦] ومعرفاً في سورة إبراهيم ﴿رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا ٱلۡبَلَدَ ءَامِنًا ﴾[إبراهيم:٣٥]مع تقدم نزول سورة إبراهيم على سورة البقرة؟!

فالمعتبر عند أهل العلم في خصوصية التركيب ترتيب المصحف لا النزول ، لأنَّه مرتب كما هو في اللوح المحفوظ .

وأما العلة التي ذكرها فهماً منه للسياق فهي قوله : " الخطاب في سورة التحريم للمؤمنين ، وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي -ﷺ- والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة " [٢].

والتفات السعد للتماسك النصي بين الآيتين للمخاطب وجعله علة لتعريف الثانية بناء على ذكرها منكرة في آية قبلها صحيحة .

غير أنَّه يظهر لي أن الذي استدعى التعريف في سورة البقرة والتنكير في التحريم خطاب الكفار هناك والمؤمنين هنا ، بل إن المخاطبين في سورة البقرة كان مجادلين في الكتاب فهم ناس مخصوصين مرتابين لذا عرف؛ لأنهم يعرفونها لكنهم يجادلون ، فالخطاب هنا خاص بهم بعد تحديهم بالقرآن وعجزهم عن التحدي، فكان لا بد من زيادة التهديد، والتعريف ملائم لذلك، أما في سورة التحريم فالخطاب لعامة الناس ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ ﴾ [التحريم: ٦] فيكون التنكير ملائم لحالهم وعدم معرفتهم بها .

إذن فالذي يظهر لي أن التعريف والتنكير في السورتين أتى تبعاً للمتلقي بين خصوص خطاب لمجادلين في البقرة ، وعموم الناس في سورة التحريم .

---

(١) المطول :٢٤٠ ، الكشاف: ١/ ١٠٢.
(٢) المطول : ٤٢.

وهذا التماسك لم يقع في أجزاء آية بل في نصوص متباعدة من النظم، فالقرآن الكرم كالآية الواحدة بل كالكلمة الواحدة .

ونجده في قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾[الشورى: ١١] يعتمد التماسك النصي بين نصوص متفرقة، إلا أن أداة التماسك هنا كانت الجمع بعد التفريق؛ إذ تقدم نوعان من المخبر عنهم (أنفسكم) و (الأنعام) ثم جمعا بضمير واحد (كم) فجعل شاملاً للنوعين، وليس للعقلاء فقط والتغليب هو الذي جمع المتفرق لأن أصل الكلام (يذرؤكم) و (يذرؤها) فجمعهم بخطاب واحد لاشتراكهم في الوصف .

وللسعد اعتراض على فهم صاحب الكشاف وصاحب المفتاح أنها للتغليب واعتمد على التماسك النصي بين النصوص المتفرقة ليدعم اعتراضه وكان ذلك نصه: "المعنى يكثركم أيها الناس حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم مصالحكم وما تحتاجون إليه في ترتيب المعاش وتدبر التوالد ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [النحل: ٥] وجعلها أزواجاً تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم، وعلى هذا يكون التقدير: وجعل لكم من الأنعام أزواجاً ، وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدروه ، وهو جعل الأنعام من أنفسها أزواجاً " (١).

فالسعد يرى أن التكثير يذرؤكم مختص بالناس، ويكون ذكر الأنعام هو لمنفعة الناس وليس نعمة بذاتها، فنعمة التكثير خاصة بالناس والأنعام إنعام على المخاطبين، فكأنه ذكر لهم نعمتين : نعمة الأنعام، و نعمة التكثير خاص بالناس .

واعتمد في هذا الفهم على التماسك بين موضعين متفرقين موضع سورة النحل، وموضع سورة الشورى، مستدلاً بنص سورة النحل أن النعمة ليست مذكورة لذاتها في الشورى، وإنما هي توطئة وتمهيد للإنعام على الناس .

وترجيح السعد هنا صحيح بدلالة السياق المتقدم الذي كان في الإنعام على المخاطبين من العقلاء بنعم متنوعة وكيف تنوعت بين أرضيه وسماوية: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى

(١) المطول : ٣٢٦.

يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٨﴾ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الشورى: ٢٨ – ٢٩]

ومن بداية السورة كان الخطاب للعقلاء فيما يتعلق بالتأمل والتفكير ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣﴾ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٤﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ ۚ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥﴾ ﴾ **[الشورى: ٣ – ٥]**

كما إن هذه النعم وردت تمهيد وتوطئه لقوله تعالى"﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ ﴾ [الشورى: ١٣] فهي تمهيد للحض على إتباع الشريعة وهذا لا يكون إلا للعقلاء بدليل الضمير في " لَكُم " الموجهه لضمير المخاطبين، وهو هنا باتفاق للعقلاء ، كما إن السياق ليس في بيان أصل خلق الأنعام وتنوعها كدلاله على القدرة ليكون الضمير جامعا للناس والأنعام.

المبحث الخامس :
أثر المتشابهات في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني:

وللسعد تذوق بلاغي في الجمع بين المتشابهات يتجاوز فيه تقرير القاعدة إلى التذوق الفني للشواهد، نرى ذلك عند السعد في تحليله لقوله تعالى:﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾[البقرة: ٦٥] و ﴿كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾﴾ [الإسراء: ٥٠].

فالسعد يتجاوز تقرير قاعدة دلالة فعل الأمر إلى التذوق البياني في الجمع بين المتشابه، ونصَّ على ذلك بقوله : " وقد تستعمل صيغة الأمر لغيره .. والتسخير نحو ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾ [البقرة: ٦٥] والإهانة نحو ﴿كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾﴾ [الإسراء: ٥٠] ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة، لعدم قدرتهم على ذلك، لكن في التسخير يحصل الفعل، وهو صيرورتهم قردة، ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى إياهم قردة، وأنهم مسخرون له منقادون لأمره، وفي الإهانة لا يحصل ؛ إذ لا يصيرون حجارة ، وإنما الغرض إهانتهم وقلة المبالاة بهم " (١).

فالسعد نبه إلى التشابه الدلالي في الفعل (كونوا) في الشاهدين حيث أتيا بفعل الأمر ، ولكن مع اتفاق صيغة الأمر إلا أن الدلالة غير متوحدة وإن تقاربت، فالسعد يرى أن دلالة الفعل (كونوا) في الشاهد الأول ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾ التسخير ، وهو فعل يحصل على رأي السعد .

أما (كونوا) في الشاهد الثاني ﴿كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾﴾ فدلالتها الإهانة وهو على رأي السعد لا يحصل، قال السعد : " لكن في التسخير يحصل الفعل .. وفي الإهانة لا يحصل ".

فالسعد فرَّق بينهما في الدلالة مع اتحادهما في الأمر، والسعد اعتمد على الغرض في تحليله للمتشابه .

وبالنظر في كلام السعد نرى أنه يرى أن التغيير لا يكون من أنفسهم، بل تحويل من الله وإن كان الأمر كذلك فحدوث التحويل بالقدرة ممكن في كلا الشاهدين فليس الفرق هنا بين الدلالتين إمكانية الحدوث أو عدمها.

---

(١) المطول : ٤٢٦ .

بل إنَّه بالنظر إلى السياق يظهر أنَّ التسخير في الحجارة أولى؛ فالسياق كان في إمكانية البعث قال تعالى ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا ﴿٤٩﴾ قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾﴾ [الإسراء: ٥٠] فالحجارة أبعد عن الذهن من الحي في البعث .

كما إن الإنكار في سورة الإسراء كان إنكار جاهل بدلالة السياق الفعلي ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا ﴿٤٩﴾﴾[الإسراء: ٤٩] والسياق البعدي ﴿فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖۚ فَسَيُنۡغِضُونَ إِلَيۡكَ رُءُوسَهُمۡ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَۖ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبٗا ﴿٥١﴾﴾ [الإسراء: ٥١] فليس السياق إنكار سخرية حتى يرو الكلام إهانة لهم، بل كان اعتراض جاهل فالتسخير وإمكانية الحدوث في ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾﴾ [الإسراء: ٥٠] أولى من الإهانة كما يظهر لي من خلال السياق .

أما قوله تعالى : ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾ [البقرة: ٦٥] فالإهانة فيهم أرجح خاصة أن السياق الذي وردت فيه الآية كان مخالفة وجزاء وكان فيه تحقيراً لهم.

﴿فَلَمَّا عَتَوۡاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنۡهُ قُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾ وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبۡعَثَنَّ عَلَيۡهِمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَن يَسُومُهُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلۡعِقَابِۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿١٦٧﴾﴾ [الأعراف: ١٦٦ – ١٦٧]

إذن فالسعد ذكر أمرين في الاختلاف بين المتشابه :

١. دلالة التسخير في ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾ [البقرة: ٦٥] ودلالة الإهانة في ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا﴾.

٢. إمكانية حصول التسخير ، وعدم حصول الإهانة .

ولكن من خلال السياق يرجح لي أمران :

١. أن دلالة التسخير في ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾﴾ أولى، ودلالة الإهانة في ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾ أولى .

٢. أما الحصول فهو ممكن من كلا الموضعين وقد كان في مسخهم إلى قردة ، كما إن البحث العلمي أكد إمكانية تحول الإنسان إلى حديد أو حجارة إذا دفن فيها ، فبقايا الكائنات الحية تتحول مع مرور العصور والأزمان إلى

حجارة أو في بعض الحالات تتحول إلى خامات الحديد والتي نفسها مع الوقت تتحول إلى كومة من صدأ الحديد."[١]

والسعد يتجاوز قاعدة تقرير دلالة حروف العطف إلى الجمع بين المتشابه بين دلالات حروف العطف وبين الفرق بينهما من خلال تذوقه البياني للشواهد وذلك في تحليله لقوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] وقوله : ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام: ١]

﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البلد: ١٧] ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٩٠] .

إذ يفرق السعد بين دلالة الترتيب في الفاء وثم بقوله : " ولا ينافي أن يكون فيها معنى السببية ، نحو : يقوم زيد فيغضب عمرو ، ثم إن كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً " [٢].

فالسعد يقرر تشابه الفاء وثم في دلالة الترتيب، ويرى أن هذا التشابه في دلالة الترتيب بين(الفاء وثم) لا ينافي أن هناك فرق بين الترتيب في الفاء والترتيب في(ثم) .

فالترتيب بلا مهلة وذلك قول سيبويه : " وتعقيب كل شيء بحسبه " فالترتيب في الفاء المقصود به أول الأمر وذلك قوله السعد : " فإن الاخضرار يبتدئ عقب نزول المطر" فترتب الفاء يقصد به بدء الأمر، أما ثم فالترتيب فيها يقصد به تمام الأمر، وذلك نص السعد:"ولو قال : ثم تصبح ، نظراً إلى تمام الاخضرار"[٣]، فتذوق السعد أولاً دلالة الفاء وثم ، وفرق ثانياً بين الفرق الدقيق في دلالة الترتيب في كل منهما .

---

(١) موقع الطريق إلى الله ، آيات معجزات، جمال عبدالناصر جنايني.
(٢) المطول :٤٣٧.
(٣) نفسه.

ثم نظر بعد ذلك إلى دلالات الترتيب في (ثم) فنظر إليها التراخي في العطف المفرد أو الجملة ثم نظر إلى الترتيب الزمني واللفظي في (ثم) ، وإلى دلالة الاستبعاد لمضمون الجملة الثانية عن الأولى، وعدم مناسبته له، ودلالة الاستبعاد حاصلة من البعد الرتبي بينها ، فهذا البعد ما بين الرتبتين يحدث استبعاد، فالبعد في الحقيقة يكون ثمة بعده استبعاداً من المتلقي.

إذ تولد من البعد الرتبي بين خلق الله – عز وجل – للسموات والأرض ومساواة الكفار بالله غيره استبعادهم لكفرهم وهذه دلالة ثم ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام: ١] فما دامت النعم مركبة يستبعد الشرك منهم .

وتولد من البعد الزمني بين الاستغفار والتوبة استبعاد أن يتأتى منهم سبب يستدعي التوبة بعد غفران ذنبهم ، فكأنه تأتى منهم الاستغفار أولاً ثم ترقوا رتبياً إلى الإكثار من التوبة، كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا۟﴾ [التوبة: ١١٨].

وتذوق السعد لهذه الفروق خارج عن تقرير القاعدة إلى التذوق البياني للشواهد .

ويتذوق دلالات المتشابه في باب الفصل والوصل متجاوزاً تقرير القاعدة إلى التذوق البياني كما في تذوقه لقوله تعالى : ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] و﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ [إبراهيم: ٦] ، يقول: " طرح الواو وجعله بياناً ليسومونكم ، وتفسيراً للعذاب وحيث أثبتها جعل التذبيح مستقبلاً ومغايراً للأولى ، ولأنه أوفى على جنس العذاب ، وازداد عليها زيادة ظاهرة كأنه جنس آخر "(١).

فالسعد وجه الوصل في سورة إبراهيم إلى أن المعنى إلى جنس آخر غير العذاب السابق في الآيه : ﴿وَإِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ۝٦﴾ [إبراهيم: ٦] .

أما في سورة البقرة فهو من جنس العذاب ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ وسياق كل من السورتين استوجب الفصل والوصل في كل منهما؛ فسياق سورة إبراهيم في طلب الشكر وإظهار النعمة، فبالتالي ورد النظم بالمبالغة في إظهار

(١) المطول :٤٤٥.

النعمة عليهم ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ و﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ فلما كان في إظهار شكرهم جاء بالواو ؛ لأن كون العذاب أنواع متعددة فهذا أدعى إلى شكر النعمة ، كما إن مدخل السورة عني بإبراز الرحمة ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١﴾

أما في سورة البقرة فسياقها ذكر للنعم على سبيل الجملة ، وليس على تفصيل النعمة؛ بل إن العناية كانت ببيان كفرهم النعم لا شكرهم .

المبحث السادس:
أثر الغرض في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني :

اعتمد السعد في تذوقه البياني للشاهد القرآني على أثر الغرض المراد في القاعدة التي يذكرها ومقتضى الأصل عند البلاغيين من التقعيدين الوقوف على تقرير القاعدة فقط دون التعرض لاستلزام الغرض لهذه القاعدة من تعيين محذوف أو عطف أو تقديم أو غيره ، فكان هذا من السعد تجاوزاً لتعقيد القاعدة إلى التذوق البياني للشاهد القرآني .

ويظهر ذلك عنده في تقدير المحذوف تارة وفي الوصل تارة أخرى ، وفي التشبيه والاستعارة تارة ثالثة.

أما الشواهد التي اعتمد فيها على تذوق أثر الغرض في تقدير المحذوف فكانت قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] .

وقوله : ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس: ٢٥] .

فالسعد في الشاهد الأول لم يقف على تقرير قاعدة حذف المسند إليه وتقديره في الشاهد، بل نصَّ على أثر الغرض في تقدير المحذوف في الشاهد بنصه الذي قال فيه : " والمقصود الأظهر دلَّ على أن المحذوف تناولها ؛ لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها " (١).

فقوله : " لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها " نص صريح على اعتماد أثر الغرض في التقدير وهذا تجاوز لتقعيد القاعدة فقط ، إذ يقف غيره على ذكر القاعدة والشاهد من دون التفات إلى أثر الغرض .

أما السعد فقد تذوق وحلل تحليلاً بياناً مبيناً أن التناول هو المقصود . وقد أصاب في تقديره ؛ إذ إن السياق في السورة يتعلق بالأكل على وجه التضاد : الأكل الحلال الطيب والأكل الحرام .

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ۝٤ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ

(١) المطول :٤٩٠

ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ إِذَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخۡدَانٖۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٥ ﴾ [المائدة: ٤ – ٥]

إذن فالمحرم تناولها كما ذكر السعد لا شيء آخر بدلالة السياق الذي وردت فيه الآية .

أما في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس: ٢٥] .

فالسعد أيضاً لا يقف على قاعدة حذف المفعول به، بل يتجاوزها إلى التذوق البياني للشاهد معتمداً على أثر الغرض المراد في تقدير المحذوف والترجيح بين من يقول بأن الفعل (يدعوا) نازل منزلة اللازم ، وبين من يجعله متعدياً ومفعوله محذوفاً تقديره الناس ، وينص على ذلك بقوله : " لكن التأمل الذوقي يشهد أن القصد في هذا المقام إلى المفعول " [١].

ثم يتجاوز أثر الغرض إلى بيان اطراد الأساليب على ذلك بقوله : " فإن الحمل على أمثال هذه المعاني أي تنزيل الفعل منزلة اللازم أو القصد إلى تعميم المفعول. مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام " [٢].

فالسعد في هذا الشاهد يلخص اختلاف العلماء في حذف مفعول (يَدۡعُوٓاْ) في قولين:

١) أن لـ(يَدۡعُوٓاْ) مفعولاً به محذوفاً للقصد إلى التعميم .

٢) أن (يَدۡعُوٓاْ) منزل منزلة اللازم في شأنه –سبحانه وتعالى–

وترجيح السعد للأولى اعتماداً على أثر الغرض في نصه : " ولكن التأمل الذوقي يشهد أن القصد في هذا المقام إلى المفعول " [٣]، تذوق بياني للشاهد؛ إذ إن القصد من الدعوة إلى الجنة هم الناس، فليس الكلام على كون الفعل مقصوداً لذاته فيكون لازماً لا تعلق له بأمر خارجي ، فالصواب أن سبب الدعوة هم الناس

(١) المطول :٣٦٩.
(٢) نفسه .
(٣) نفسه .

فالغرض عموم الدعوة للناس لا كونها شأن لازم لله –عز وجل – على قول من يقول بأن الفعل لازم .

ويدل على صحة ترجيح السعد سياق السورة كاملاً ؛ إذ إن سياقها في عموم الدعوة للناس والحكمة في الدعوة ، ويدل على ذلك ابتداء السورة بقوله تعالى : ﴿ الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ١ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ قَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٞ مُّبِينٌ ٢ ﴾ [يونس: ١ – ٢] ، فكل ما يتعلق بالدعوة كان للناس وليس لذات الدعوة .

ثم أكد على تجاوزه للقاعدة في فهم الشاهد القرآني بذكره أن قصد المتكلم ومناسبة المقام أصل في تحديد القاعدة بنصه : " والجمل على أمثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام " ، وكل هذا داخل ولا شك في التذوق البياني للشاهد .

أما اعتماده على أثر الغرض في بيان المشبه به أو في بيان كون الشاهد من التشبيه أو الاستعارة فيظهر في تحليله لقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ [الصف: ١٤].

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡبَحۡرَانِ هَٰذَا عَذۡبٞ فُرَاتٞ سَآئِغٞ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلۡحٌ أُجَاجٞۖ ﴾ [فاطر: ١٢].

فالشاهد الأول يعتمد السعد فيه على أثر الغرض متذوقاً الشاهد تذوقاً بيانياً ليبين المشبه به متجاوزاً بذلك القاعدة التي تقف على تقرير المشبه والمشبه به إلى بيان أثر الغرض في تعيين موقع الكاف هل هي في المشبه به أو في جزء من أجزائه حاكياً قول صاحب المفتاح الذي يردُّ على من قال بتشبيه الكون بالقول أي تشبيه المؤمنين بقول أنصار عيسى ، ورده كذلك السعد .

ثم ذكر الرأيين الآخرين وهما :

١) أن التشبيه في النصرة بكون المؤمنون أنصارا الله مثل كون النصارى أنصاراً لعيسى وليس في القول؛ لأن التشبيه ليس بقول الحواريين فقط ، فقد يكون القول عارٍ عن الفعل والقصد بفعلهم لا بقولهم .

٢) أن يكون المشبه به قول عيسى ﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ ﴾ لكن المراد هو النصرة وليس القول .

وتذوق السعد بيِّن في ترجيح كلام صاحب المفتاح في ذلك حيث نص على ذلك بقوله:"تشبيه كون المؤمنين أنصار الله على أن اللام للعهدين أي : دائر بين كون الحواريين أنصاراً يفهم ضمناً و يستلزمه قولهم : نحن أنصار الله ومن قول عيسى- عليه السلام- على ما هو صريح يعني أن المشبه كون المؤمنين أنصار الله، والمشبه به يحتمل أن يكون هو كون الحواريين أنصاره على ما يفهم ضمناً ويحمل أن يكون قول عيسى – عليه السلام- على ما هو صريح ، لكن المراد هو الأول لا الثاني ، إذ لا معنى للتشبيه كونهم يقول عيسى"(١).

والذي يظهر لي أن الثاني أرجح من الأول – أي النصرة بالقول- إذ لمَ لمْ يرد النظم (كونوا أنصار الله كما كان الحواريين أنصار الله) بل ورد "كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصاري إلى الله"؟

فتقييد النصرة بالقول؛ لأن وقت القول يكون فيه الإجابة أعلى فوقت إجابة الدعوة أعلى مراحل الاستعداد فأتى النظم ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[الصف: ١٤]. لأن القصد إلى علو الهمة والإجابة والله أعلم .

وهذا هو الغرض من سورة الصف؛ لأنها في الأفعال وليست في الأقوال ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢﴾ ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ ۝٤﴾ ، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ﴾ .

أما في قوله تعالى :﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡبَحۡرَانِ هَٰذَا عَذۡبٞ فُرَاتٞ سَآئِغٞ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلۡحٌ أُجَاجٞ﴾[فاطر: ١٢].

فالسعد يتجاوز أيضاً القاعدة إلى بيان أثر الغرض في تحديد طريق التشبيه هل هو على سبيل الحقيقة أم المجاز؟ ثم يحزم معتمداً على الغرض أنها على الحقيقة، أما أن يكون التشبيه لإرادة المؤمن والكافر فهي ممتنعة وهذا نصه " ولا يصح أن

(١) المطول : ٥٤٠.

يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر ؛ لأن قوله تعالى : ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ بني عن أنه تعالى قصد التشبيه لا الاستعارة " (١).

فتفصيل السعد في بيان الغرض تذوق بياني للشاهد؛ إذ رجح الحقيقة بناء على ما ورد في الآيات من أكل اللحم الطري ولباس الحلية، وهذا قطع أن البحر على الحقيقة لا المجاز؛ إذ الأكل والحلية يكون من البحر حقيقة، فالكلام إذن على سبيل التشبيه وليس على سبيل الاستعارة بدلالة السياق والغرض المراد .

ويتجاوز السعد تقرير القاعدة إلى التذوق البياني في تجاوزه الحديث من الاعتراض عند تحليله لقوله تعالى : ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾[البقرة:٢٢٢] إلى بيان العلاقة بين الجملة الأولى بالجملة الثانية.

إذ يتجاوز قوله بأن : " إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض أكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى " (٢) وهي القاعدة إلى قوله :" فإن قوله تعالى﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾" بيان لقوله : ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ فبيان علاقة الجملة الأولى بأنها بيان للجملة الثانية خروج عن تقرير القاعدة.

وقد اعتمد هذا الخروج على الغرض وينص على ذلك بقوله : " يعني على أن المأتي الذي أمركم به هو مكان الحرث ؛ لأن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة .. " (٣) .

في حين يقف غيره من التقعيدين على بيان موضع الاعتراض من دون التفات إلى علاقة بين الجمل أو أثر الغرض في ذلك في حين اهتم به السعد وهذا تذوق بياني للشاهد ولا شك .

وفي تحليله لقوله تعالى :﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴿١٢﴾﴾ [التحريم: ١٢] أيضاً يتذوق السعد الشاهد بيانياً مرجحاً بين القولين في (من) هل هي لابتداء الغاية أو للتبعيض، أيضاً معتمداً على أثر الغرض في ذلك وينص عليه نصاً بقوله : " عدت الأنثى من الذكور القانتين بحكم التغليب .. ويحتمل أن لا يكون (من) للتبعيض، بل

(١) المطول :٥٨٣.
(٢) السابق : ٥٠٠.
(٣) السابق: ٥٠١ .

لابتداء الغاية .. والأول هو الوجه؛ لأن الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين"[١]، فقول السعد : " والأول هو الوجه ، لأن الغرض مدحها بأنها صدقت ... " ، تذوق بياني للشاهد إذا التقعيد يقف على بيان معنى (من) فقط دون التعرض لأثر الغرض في كل معنى .

والسعد يرى أن (من) للتبعيض من جمع المذكر السالم (القانتين) على التغليب، إذ غلَّب هنا المذكر على المؤنث، حيث ذكر في السياق المتقدم نوح ولوط- عليهما السلام- ثم ذكر مريم وآسية .

وكون (من) للتبعيض أدخل في مدح مريم -عليها السلام- لأنها تبين أن فعلها الصالح كان اختياراً منها لا اضطراراً، والمدح لا يكون إلا بما يختاره الإنسان من الأفعال لا بما يضطر إليه أو يكون له قدراً وهذا ما تدل عليه (من) لو كانت للابتداء بالغاية إذ تدل على أن نشأتها ابتداءً صالحة وأصل نشأتها من القانتين وهذا لا مدح فيه .

بل إن المدح يكون أن تختار هي بذاتها الفعل الحسن أما ما ولدت عليه ونشأت فليس لها فعل فيه ولا اختيار بل هو لها قدر لا اختيار .

ويؤكد أن (من) للتبعيض أن السياق المتقدم كله كان في اختيار الأفعال سواء كانت صالحة أو غير ذلك ، إذ تقدم اختيار زوجتي نوح ولوط . عليهما السلام . خيانة الدين والعلم ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ .

في حين اختارت آسية ومريم الإيمان ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١١﴾ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾ ﴾ والتفات السعد إلى هذا الترجيح واعتماده على أثر الغرض في ذلك تذوق بياني - كما تقدم- ولا شك .

---

(١) نفسه .

وللسعد تذوق بياني في قوله تعالى : ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾﴾ [الممتحنة: ٢].

وذلك في تجاوزه تقرير القاعدة التي تنص على أن مقتضى الظاهر العطف على جزاء الشرط المضارع يكون مضارعاً، والعدول ورد في الآية عن المضارع إلى الماضي في قوله تعالى : ﴿وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾﴾ إذ تقدمه الجزاء مضارعاً وأتى الفعل المعطوف ﴿وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾﴾ ماضياً على خلاف مقتضى الظاهر .

وتجاوز السعد لتقرير القاعدة يتجلى أولاً: في نقله لآراء السابقين لسبب العدول فحكى قول الكشاف الذي ينص على أن سبب العِدول أن ودادتهم كفر المؤمنين سابقة زمنياً على ما تقدمها من العداوة وبسط اليد على المؤمنين.

كما حكى قول صاحب المفتاح الذي يرى أن سبب العدول في "ودوا" إلى المضي أن القصد لتحقيق وقوعه، فودادتهم كفر المؤمنين واقع متحقق لا يحتمل الشك ، أما بقية الأمور من عداوة وبسط يد تحتمل الوقوع وعدمه فقد توجد عند البعض وقد لا توجد وقد تحدث في زمن من دون زمن، أما ودادتهم كفر المؤمنين فهي واقعة من كل أحد منهم وفي كل زمن ، ومآل القولين واحد أن ودادتهم كفر المؤمنين مقدمة على ما سواها مما ذكر في الآية .

ثم يكمل السعد تذوقه للشاهد بذكر رأيه أن العطف بـ﴿وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾﴾ ليس من باب عطف المفردات، بل هو من عطف الجمل على الجمل فلا عدول إلى المعنى عنده، بل إن (ودوا) جملة منفصلة جديدة عطفت على جملة الشرط، وينص على ذلك بقوله:"فالأولى أن يكون قوله (وودوا) عطفاً على الجملة الشرطية ، لا على الجزاء وحده ، فإن تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام"(١).

وهو بذلك يقرب رأيه من الوجه الأول في العطف على جواب الشرط : وهو تصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر .

وقول الكشاف وصاحب المفتاح أوفى وأليق بالسياق؛ذلك أن النظم قائم على الترقي في وصف تلك الأحداث للإيغال في التنفير من مودتهم،فبسط الأيدي والألسن

(١) المطول :٣٣٢.

بالسوء أدخل في الأذى من العداوة القلبية، ثم ردهم كفاراً أدخل في بسط الأيدي والألسن بالسوء ، فكان في العطف على جملة الجزاء دلالة على هذا الترقي .

أما أن يكون على مجموع الشرط فيصير الكلام على جملتين : إحداهما للإخبار بأنهم يبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم عند الظفر بكم ، والأخرى ودادتهم كفرهم من غير تعلق بالأولى، فلا وجه له لأنه بهذا ينفصل عن سياق الآية ، فضلاً عن دلالة الفعل (ود) وتعليقه بـ (لو) على أنَّ هذا أعزّ عندهم مما تقدم وأغلى[١].

(١) انظر الاعتراضات : ٤٨٠ .

الخاتمة

وبعد أن منَّ الله بتمام البحث في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني في كتابة المطول يمكن أن تلخص خاتمته في محاور ثلاثة :

أولها: آثار الذوق في تحليل الشاهد القرآني عند السعد: فلأثر التذوق في تحليل الشاهد عند السعد وجوه عدة منها:

أ- استلزام وجه ورد آخر:

- **إذ نراه يعتمد على السياق المقالي والحالي ويرد الوجه الذي رآه المصنف للاستفهام في قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ إذ رأى المصنف أن الاستفهام على حقيقته.**

في حين يرى السعد أنه ليس على حقيقته معتمدا على تذوقه البيانى، ويقول :" وأجيب بأنَّه لا يدل عليه – يقصد عدم إرادة حقيقة الاستفهام – ما قبل الآية وهو أنه –عليه الصلاة والسلام– قد حلف بقوله : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [الأنبياء: ٥٧] ثم لما أراد كسر الأصنام ﴿ قَالُوا۟ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٩﴾ قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾ فالظاهر أنهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الأصنام ، فهذا رد من السعد على المصنف حين قال : " ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأن إبراهيم– عليه السلام– هو الذي كسر الأصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام " فهو يعتمد على السياق لبيان علمهم وهذا يصرف أن يكون الاستفهام على حقيقته .

- **كما نرى أثر الذوق البياني عند السعد في رده على اعتراض الخطيب على السكاكي حين جعل التنكير في "نفحة" للتحقير الذي قال فيه : " التحقير عنده مستفاد من بناء المرة ، وفي نفس الكلمة لأنها إما من قولهم : نفحت الريح أو من نفح الطيب، فرد السعد بقوله : " أنه إن أراد أن لبناء المرة، ونفس الكلمة مدخلاً في إفادة التحقير ، فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير ... وإن أراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير أصلاً ، فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من عذاب ، وبنيته في نفحة العذاب ، بالإضافة " فرد السعد : " فهذا لا ينافي كون**

التنكير للتحقير " إشارة منه إلى تعاضد النظم في دلالة الشاهد البلاغي، وهذا الرد إنما كان من تأثير التذوق البياني للسعد.

- وكذلك في رد السعد فهم صاحب الكشاف وصاحب المفتاح في الضمير في " لكم " في قوله تعالى ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ وأنها للتغليب، اعتماد على التماسك النصي بين النصوص المتفرقة ليدعم اعتراضه ونصَّ على أنَّ : " المعنى يكثركم أيها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم مصالحكم وما تحتاجون إليه في ترتيب المعاش وتدبر التوالد ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ وجعلها أزواجاً تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم، وعلى هذا يكون التقدير: وجعل لكم من الأنعام أزواجاً ، وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدروه ، وهو جعل الأنعام من أنفسها أزواجاً " فالسعد رأى أن التكثير يذرؤكم مختص بالناس، ويكون ذكر الأنعام هو لمنفعة الناس وليس نعمة بذاتها، فنعمة التكثير خاصة بالناس والأنعام إنعام على المخاطبين، فكأنه ذكر لهم نعمتين : نعمة الأنعام، و نعمة التكثير خاص بالناس . معتمدا في هذا الفهم على التماسك بين موضعين متفرقين موضع سورة النحل، وموضع سورة الشورى، مستدلاً بنص سورة النحل أن النعمة ليست مذكورة لذاتها في الشورى، وإنما هي توطئة وتمهيد للإنعام على الناس .
- كما نراه يعتمداً على أثر الغرض المراد في تقدير المحذوف والترجيح بين من يقول بأن الفعل (يَدْعُوٓاْ) نازل منزلة اللازم في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ وبين من يجعله متعدياً ومفعوله محذوفاً تقديره الناس ، وينصُّ على ذلك بقوله :" يدعوا" من باب اللازم ويرجح أنه من المتعدي في تحليله ل: " لكن التأمل الذوقي يشهد أن القصد في هذا المقام إلى المفعول " ثم يتجاوز أثر الغرض إلى بيان اطراد الأساليب على ذلك بقوله : " فإن الحمل على أمثال هذه المعاني أي تنزيل الفعل منزلة اللازم أو القصد إلى تعميم المفعول، مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ".

بـ استنطاق الدلالات الثانوية للألفاظ والاستعانة بها في تأييد القاعدة :

- **كما في تحليله لقوله تعالى:"﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ ﴾ إذ استنطق من دلالة " محررا" أنها للذكور تبعا للعادة في ذلك الزمن وهذا يؤيد أن يكون المعهود (ما) هو المسند إليه وهذا صريح قوله : " فإن لفظ (ما) وإن كان يعم الذكور والإناث لكن التحرير هو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما هو للذكور دون الإناث، وهو مسند إليه" فنصه صريح على إرادة التلازم بين دلالة (محرراً) ودلالة (ما) على الذكر .**

ثانيا: العلاقة بين تذوق الشاهد عند السعد والتقعيد البلاغي:

- **مما ظهر فيه التناسب بين القاعدة والتذوق عند السعد تذوق التناسب في بنية مفردات التراكيب لتعاضد دلالة الطباق، وذلك في تحليله لقوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ حيث لم يقف على التضاد بين (اللام) التي لمعنى الانتفاع و(على) التي بمعنى الضرر بل تجاوزها إلى تناول تناسب البنية معها في قوله : " وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب ؛ لأن الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه الأنفس وتنجذب إليه ".فهو هنا يعاضد دلالة الضرر في (على) بنية الافتعال في (اكتسب) وأنه للشر، في حين ناسبت (اللام) (كسبت) لأن فيها دلالة على الخير.**

وتذوقه لزيادة المبنى التي تنتج عنها زيادة المعنى خارج عن تقرير القاعدة إلى التذوق البياني للشاهد .

- **ويظهر في التناسب بين السياق والقاعدة في التقديم إذ نرى السعد يتجاوز تقرير قاعدة التقديم في المسند إليه إلى بيان أثر السياق في تعيين وجه الأهمية من التقديم في تحليل قوله تعالى:" ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ تقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل "**
- **كما يظهر التناسب بين القاعدة والتذوق عند السعد في مراعاته المقام وأثره في بلاغة الشاهد ، أما مراعاة لحال المتكلم كما في تجاوزه تقرير قاعدة إنزال**

المضارع منزلة الماضي إلى بيان أثر مقامه في هذا التنزيل، وذلك في تحليله لقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ ﴾ إذ خرج عن القاعدة التي يقررها إلى بيان أثر مقام وحال المتكلم في ذلك بنصه : " لأنه كلام من لا خلاف في إخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي " كما إنه راعى أيضاً اطراد هذا الأسلوب في كل مقام مثل هذا المقام بقوله: " هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام ".

وإما مراعاة لحال المخاطب إذا ناسب بين القاعدة التي عدلت بإدخالها (لو) على المضارع والأصل فيها أنها تأتي مع الماضي المقطوع به، وحال المخاطب ومقامه في هذا العدول إذ نصَّ على القاعدة بقوله : " فدخولها على المضارع ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ أي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً مؤقتاً "ثم علل ذلك بأثر المخاطب بقوله : " لأنه كان في إرادتهم استمرار عمل النبي ـ ﷺ ـ على ما يستصوبون ، وأنه كلما عن لهم رأي في أمر كان معمولاً عليه".

- كما يظهر مناسبة السعد بين القاعدة والتذوق البياني في تحليله لقوله تعالى : ﴿ هِىَ عَصَاىَ ﴾ إذ ناسب بين قاعدة ذكر المسند إليه والمقام المستلزم لهذا الذكر ونص على ذلك بقوله : " في مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لتعظيمه وشرفه " ثم يتجاوز ذلك بقوله : " ولهذا يقال الكلام مع الأحياء .. وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج " ، فالسعد هنا ينص على مقامات تطويل الكلام من خلال تذوقه البياني للشاهد القرآني.

ثالثا : موقف الباحثة من تذوق السعد:

لم تقف الباحثة من تذوق السعد موقف الموافق لكل ما ذكر، بل إنها وقفت معه تارة موافقة، وأخرى مستكملة لما ذكر، وثالثة رادة لما أورد وفق ضوابط الترجيح كمايلي:

- وقفت الباحثة موقف المخالفة للسعد في ترجيحه في شواهد مبينة في البحث منها : ترجيحه لمعنى (على) في قوله تعالى:"﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ إذ رجح كون القصد منها أنهم عاطفين عليهم على وجه التذلل والخضوع، ففهم أن القصد

منها على هذا الوجه العطف.على أن يكون القصد إلى أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم إلا أنهم خافضون أجنحتهم للمؤمنين.

فالذي ظهر لها أن القول الثاني أرجح: فالاستعلاء في (على) دال على شرف المؤمنين وعظيم مكانتهم، لدلالة السياق عليه؛ فالسياق في منزلة المؤمنين ومكانتهم عند الله هذا من وجه، ومن وجه آخر أن التكميل أتى ليرفع توهم ذلتهم ضد العزة؛ لذا ورد التكميل بإثبات عزتهم وشرفهم ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، وهذا أقوى من كون (على) دالة على العطف والتواضع.

- كما خالفته في قوله : " لفظ المس المنبئ عن معنى القلة " فالسعد إذا كان يقصد أن هذا مطلقاً، أو أن (المس) بمادته يدل على القلة فهذا فيه نظر؛ إذ إن (المس) يدل على القلة بسياقه هنا فقط ، فالمس ورد في مواضع أخر دال على التعظيم قال تعالى : ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ وفيها من الوعيد ما فيها ، ومن ثم فدلالة (المس) على التقليل معلق بالسياق لا بالمادة .
- و في تحليله لقوله تعالى : ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا﴾ إذ فهم أن القصد إلى مديح الكعبة في الآية الأولى حيث قال : " عطف بيان جيء به للمدح لا الإيضاح "، فقوله في أن عطف البيان (البيت الحرام) على (الكعبة) للمدح فيه نظر؛ لأن السياق لم يكن في مدح الكعبة ، ولا في ذكر خصائصها ترغيباً إليها فدلائل المديح تتأتى لغرضين :

١) إما لبيان خصائص وسمات هذا المكان .

٢) وإما لترغيب الناس للقدوم إليه وهذا ورد في سياق سورتي البقرة والحج .

لكن هنا السياق سياق تشريع .

- كما خالفته في قوله أن القيد لامدخل له في التشبيه في قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ إذ أن ترجيحه بأن (لكم ، لهن) ليسا قيداً فيه نظر ، لأن

الستر والاشتمال لا يكون إلا باجتماع مشروع، وهذه المشروعية لا تتحقق إلا بالقيد (لكم ، لهن) .

- وخالفته في تعيين نوع القصر في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ إذ رجح أن القصر للإفراد اعتماداً على السياق الحالي يدلنا على ذلك قوله : " حال كونه قصر إفراد نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرؤ من الهلاك " فالمخاطبون وهم الصحابة- رضي الله عنهم أجمعين- عالمون بكونه- عليه السلام-. مقصوراً على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرؤ من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمراً عظيماً أنزل استعظامهم هلاكهم منزلة إنكارهم إياه " فالسعد يرجح أن القصر للإفراد تنزيلياً؛ فالإفراد يعني أنهم كانوا يعتقدون ولو تنزيلياً برسالته وخلوده. وأخالفه في أن السياق المقالي والحالي يؤكدان أن الاعتناء كان فقط بخلوده لا برسالته، فالحال أن الصحابة- رضوان الله عليهم- كانوا فزعين من وفاة الرسول -ﷺ- وكان هذا اهتمامهم ، كما إن السياق المقالي في الآيات دال على ذلك : " فإذا تتبعت موارد تلك الجملة ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ في سياق القصر في النظم المعجز فضلاً عن استقصاء سياقها وسبب نزول الآية ونظمها، تجد ذلك كله مقتضياً أن القصر قصر قلب .
- وفي تقديره المحذوف في قوله تعالى : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ بـ " المراودة" بقول: " فلا يصح أن يقدر في حبه ، ولا في شأنه لكونه شاملاً له ، ويتعين أن يقدر في مراودته نظراً إلى العادة "، والذي يظهر لي أن تقدير المحذوف " في حبه " أولى ؛ لأن السياق في عتب النساء لها ومواجهتها في الحب، أما (المراودة) فلا يتأتى أن يكنَّ لمنها فيها خاصة أنها زوجة العزيز والفعل (لُمْتُنَّنِى) بتكرار النون فيه دلالة على تتابع اللوم، ولا يعقل أن يتتابع اللوم بشيء مخزي، كما أن ترجيح السعد (المراودة) من دون الحب؛ لأن الحب كما قال : " لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره إياه " فيمكن الجواب عليه بأن عتب النساء لها لم يكن على حبها له ؛ بل على عدم موافقة يوسف- عليه السلام- لها في حبها وعدم قبوله منها ، كما إن السياق البعدي نسب المراودة إلى الجميع ﴿ قَالَ

مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ ، فلا يمكن أن يلمنها على شيء هن فعلنه أيضاً . والله أعلم

- أما الموافقة للسعد فكانت في شواهد منها : فهمه لإيحاءات عطف البيان في ﴿ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴿٦٠﴾ ﴾ أنه " لوسمهم بهذه الدعوة وسماً"، فالذي يظهر أنه فهم صحيحا وأقوى من فهم من قال أنه للإيضاح ، لأن الآيات وردت في عقوبات الأمم السابقة والتشنيع عليهم بكفرهم بعد كل دلائل الإنعام من الله عليهم ، فليس الإيضاح هو المقصود ، وإنما وسمهم بالبعد والعذاب هو المراد . والله أعلم .
- كما وافقته وأضافت له في وجه تقديم المسند إليه في قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ بقوله : " تقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل " ، فالسعد يشير إلى أن سياق سورة (يس) ذكر تكذيب أهل القرية ففي السياق دلالة على سوء معاملتهم فقدم المجرور الذي يدل على الابتعاد عنهم أما في سورة القصص فقد ﴿ رَجُلٌ ﴾ ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾ لعدم وجود هذا العارض في السياق كما ذكر السعد بقوله : " بخلاف قوله تعالى في سورة القصص ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾ فإنه ليس فيها ذلك العارض"، وأضيف عليه أن سياق سورة القصص كان في مواجهة فرعون الطاغية المتجبر فكان وصف الرجولة لمقابلة هذا الطاغية أولى بالتقديم .
- كما وافقته وأضافت له في تقديره المحذوف في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ بـ " سالمة أو غير معيبة " بالاستدلال بالمقام ، ونصَّ على ذلك بقوله:" فإنه يدل على أن الملك كان إنما يأخذ الصحيحة دون المعيبة"،كما أنه عاضد دلالة المقام بسياق قولي هو قوله تعالى : ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ الذي استنتج منه أن المقام يحتم أن تكون صحيحة لتأخذ، ولمنع الملك من أخذها لا بد أن يعيبها فلا يعاب عادة إلا الصحيح ، ويمكن أن نضيف إلى ما ذكره السعد أن من دلائل كون الوصف المحذوف " سالمة غير معيبة " شدة إنكار موسى على

الخضر فعله ﴿قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴿٧١﴾﴾ فلو أنها كانت غير سليمة لما استنكر عليه موسى- عليه السلام- خرقها أو إعابتها .

وغير ذلك مما ورد في البحث.

توصيات الباحثة :

يوصي البحث بإبراز جانب التذوق في التحليل عند الدارسين ؛ لما فيه من أثر في تحبيب الدرس البلاغي وتقريبه للأفهام، كما إنه الطريق إلى إدراك إعجاز القرآن ، والوسيلة الصحيحة لتربية الناشئة.

المصادر والمراجع :

- إبراهيم بن عمر البقاعي: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور،ت:عبدالرزاق غالب المهدي ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥ م.
- بهاء الدين السبكي ، عروس الأفراح ، ط١، ت: عبدالحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت،١٤٢٣هـ.
- تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي:طبقات الشافعية الكبرى ،ط ٢، ت : د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤١٣هـ.
- عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ت: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، ط١، دار بن كثير ، دمشق، ١٤٠٦هـ .
- عمرو بن بحر الجاحظ:البيان والتبيين، ط١، ت: المحامي فوزي عطوي ،دار صعب – بيروت، ١٩٦٨م.
- محمد بن أحمد الدسوقي : حاشية الدسوقي على مختصر السعد ،ط٢، دارالكتب العلمية ، بيروت،٢٠١٢م.
- محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ت: محمد الفاضلي، ط١ ، صيدا، المكتبة العصرية .
- محمد بن علي الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ط بدون ، دار الكتاب الإسلامية، القاهرة.
- محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب،ط١، دار صادر – بيروت.
- محمود بن عمر الزمخشرى :الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل،ط٢، دار الكتاب العربي . بيروت.١٤٠٧ هـ.
- الرسائل الجامعية :

علي عبد الحميد عيسي :اعتراضات الشيخ محمد الطاهر بن عاشور البلاغية في التحرير والتنوير عرض وتأصيل ودراسة .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٤٦٣
توطئة	٢٤٦٤
المبحث الأول: أثر الدلالات الإيحائية في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني	٢٤٧٠
المبحث الثاني: أثر السياق- المقالي والحالي - في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني	٢٤٨٤
المبحث الثالث: أثر الاحتمالات في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني	٢٥٠٠
المبحث الرابع : أثر التماسك النصي في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني	٢٥٠٨
المبحث الخامس : أثر المتشابهات في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني	٢٥١٧
المبحث السادس: أثر الغرض في تذوق السعد البياني للشاهد القرآني	٢٥٢٢
الخاتمة	٢٥٣٠
المصادر والمراجع	٢٥٣٨
فهرس الموضوعات	٢٥٣٩